الإصدار الثاني والعشرون
المجلد (6) العدد (2)
25 مايو 2026
المجلة الدولية للنشر العلمي

آليات الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة: دراسة في الأساليب والوسائل (2023-2025م)

د. محمود رفيق مؤمن الشوبكي
باحث دكتوراه في التاريخ المعاصر، وكاتب سياسي وتاريخي

https://doi.org/10.65723/RMSP1921

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك وتحليل "آليات الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة: دراسة في الأساليب والوسائل (2023-2025م)"، واختبار مدى استيفائها للأركان المادية والمعنوية لجريمة الإبادة الجماعية وفقاً لأحكام القانون الدولي واتفاقية عام 1948م. تنطلق المشكلة البحثية من الجدل الفقهي والقانوني المعاصر؛ فبينما توثق التقارير الأممية والحقوقية الدولية تلازماً بنيوياً بين الخطاب التدميري والفعل الميداني، تحاول الاستراتيجية الدفاعية الإسرائيلية نفي "النية الجرمية المبيتة" وإحالة النتائج الكارثية إلى مبررات أمنية.

وقد اعتمدت الدراسة على تكامل المناهج: التاريخي التحليلي، والوصفي الاستقرائي، والقانوني التحليلي، لتتبع وتفكيك خمسة أساليب رئيسية تمثلت في: القتل المباشر والاستهداف العشوائي، توظيف سلاح التجويع وبنية الحصار لفرض ظروف معيشية قاسية، هندسة التهجير القسري عبر خطط عسكرية ممنهجة (كخطة الجنرالات وعربات جدعون)، محو الحواضر والتدمير الشامل للمنشآت المدنية والحضارية، وأخيراً مأسسة الخطاب التحريضي السياسي والديني.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج مركزية تؤكد أن النمط العملياتي المتبع في قطاع غزة تجاوز مفهوم الأضرار الجانبية إلى استراتيجية واعية للإهلاك الجماعي، وأن القول التحريضي الصادر عن هرم القيادة قد استحال إلى عقيدة ميدانية تنفيذية، مما يوفر أساساً متيناً للقضاء الدولي لإثبات اقتران الركن المادي بالمعنوي ودحض سرديات النفي الدفاعية الإسرائيلية.

الكلمات المفتاحية: الإبادة الجماعية الإسرائيلية، النية الجرمية المبيتة، الهندسة الديموغرافية، محو الحواضر.

Abstract:
This study seeks to deconstruct and analyze "Mechanisms of the Israeli Genocide in the Gaza Strip: A Study of Methods and Means (2023–2025)," examining the extent to which they satisfy the material and mental elements of the crime of genocide under international law and the 1948 Genocide Convention. The research problem stems from the contemporary jurisprudential and legal debate: while international UN and human rights reports (such as those by the UN, Amnesty International, Human Rights Watch, and the ICCHR) document a structural alignment between destructive discourse and field action, the Israeli defense strategy attempts to negate the "mental element" (General and Special Intent), attributing catastrophic outcomes to security justifications.
Adopting an integrated methodology that combines historical-analytical, descriptive-inductive, and legal-analytical approaches, the study tracks and deconstructs five primary methods: direct killing and indiscriminate targeting, the weaponization of starvation and institutionalized blockade to enforce harsh living conditions (environmental destruction), the engineering of forced displacement through systematic military plans (such as the "Generals' Plan" and the "Gideon's Chariots" operations), the systematic destruction of cities (Urbicide) alongside civilian and cultural infrastructure, and the institutionalization of political and religious incitement.
The study concludes with central findings confirming that the operational pattern deployed in the Gaza Strip bypassed the concept of collateral damage to become a conscious strategy for collective destruction. Furthermore, the inciting statements emanating from the top political and military leadership were translated into an executable field doctrine, providing a solid foundation for international courts to establish the convergence of the actus reus and mens rea, thereby refuting the Israeli defensive narratives of negation.
Keywords: Israeli Genocide, Mental Element / Intent, Demographic Engineering, Urbicide.

المقدّمة:

تُشكل جريمة الإبادة الجماعية الذروة المأساوية في تصنيف الجرائم الدولية، والتهديد الأكبر للضمير الإنساني والمنظومة القانونية العالمية. وعلى الرغم من صياغة المجتمع الدولي لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها عام 1948م كأداة قانونية رادعة، إلا أن النزاعات المعاصرة لا تزال تضع هذه الاتفاقية ومبادئ القانون الدولي الإنساني أمام اختبارات حرجة وجدليات فقهية وتاريخية معقدة.

وفي هذا السياق المعاصر، تبرز الحرب في قطاع غزة (2023-2025م) كحالة دراسية شديدة الحساسية والتعقيد؛ حيث تجاوزت العمليات العسكرية الأطر التقليدية لإدارة النزاعات إلى نمط معقد من الاستهداف الشامل. إذ خلصت تقارير لجان الخبراء الأممية والمنظمات الحقوقية الدولية (مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش) إلى أن الأساليب والوسائل الموظفة ميدانياً تتوافق بشكل بنيوي مع الخصائص المادية لجريمة الإبادة الجماعية، من خلال إسقاط أعداد هائلة من الضحايا المدنيين وتعمّد فرض ظروف معيشية وبيئية طاردة للحياة.

وتكتسب دراسة هذا الموضوع أهمية بالغة بالنظر إلى الجدل الدائر حول تفكيك التلازم بين "القول والفعل"؛ فبينما يوثق الواقع الميداني سياقاً متكاملاً من القتل المباشر، وتوظيف سلاح التجويع، ومأسسة الحصار، والتهجير القسري (الهندسة الديموغرافية)، ومحو الحواضر والمنشآت الحضارية، تسعى الاستراتيجية الدفاعية الإسرائيلية إلى تجريد هذه الأفعال من أبعادها الجرمية المبيتة، وإحالتها إلى مبررات أمنية ودوافع الدفاع عن النفس، محاولةً نفي توافر "النية الجرمية المبيتة" لدى قادتها ونخبها السياسية والعسكرية.

من هنا، يأتي هذا البحث الموسوم بـ «آليات الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة: دراسة في الأساليب والوسائل (2023-2025م)» ليوفر مقاربة تاريخية وقانونية تحليلية تسعى إلى تفكيك هذه الآليات، واختبار مدى استيفائها للأركان القانونية للجريمة، والبحث في كيفية استحالة الخطاب التحريضي السياسي إلى عقيدة عملياتية ميدانية، مساهمةً في توثيق هذه الحقبة التاريخية وسياقاتها المعرفية والقضائية.

مشكلة الدراسة وأسئلته:

تكمن مشكلة الدراسة في تصاعد الجدل القانوني والتاريخي المعاصر حول التكييف الفقهي والعملي للجرائم المرتكبة في قطاع غزة بين عامي (2023-2025م)؛ فعلى الرغم من وجود مؤشرات ميدانية وتقارير أممية وحقوقية صادرة عن جهات دولية تؤكد تلازم "القول التحريضي" الصادر عن النخب السياسية والعسكرية الإسرائيلية مع "الفعل التدميري" الممنهج على الأرض، إلا أن الاستراتيجية الدفاعية الإسرائيلية تسعى جاهدة لتجريد هذه الأفعال المادية من قيمتها القانونية. وتعتمد هذه الاستراتيجية على تحويل الأنظار من "النتائج المأساوية" (كالقتل والتدمير والتهجير) إلى "الدوافع الأمنية المعلنة ومبررات الدفاع عن النفس"، محاولةً إقناع القضاء الدولي بغياب "النية الجرمية المبيتة" واعتبار الخطاب التحريضي مجرد "ضجيج سياسي".

ومن هنا، تتبلور المشكلة البحثية في حاجة الفقه التاريخي والقانوني إلى تفكيك وتحليل الأساليب والخطط الميدانية والعسكرية الإسرائيلية، وإثبات مدى استيفائها للأركان المادية والمعنوية لجريمة الإبادة الجماعية، والتحقق من كيفية تحول الفكر التحريضي إلى عقيدة عملياتية ميدانية تُبطل محاولات النفي الإسرائيلية.

وبناءً على هذه المشكلة المتبلورة، يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

"ما هي آليات وأساليب الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة خلال الفترة (2023-2025م)، وكيف تُرجم الخطاب التحريضي إلى عقيدة عملياتية ميدانية تُثبت النية الجرمية للإهلاك؟"

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف ساهمت الاستراتيجية الإسرائيلية للقتل المباشر والاستهداف العشوائي للمدنيين في هندسة الإبادة الجسدية في قطاع غزة؟
2. ما هو دور سلاح التجويع وبنية الحصار الممنهج في فرض ظروف معيشية قاسية طاردة للحياة وإهلاك السكان عمداً؟
3. ما هي المسارات والخطط والوسائل العسكرية الإسرائيلية (مثل خطة الجنرالات وعربات جدعون) التي وُظفت لتحقيق الهندسة الديموغرافية والتهجير القسري للسكان؟
4. إلى أي مدى استهدف السلوك العسكري الإسرائيلي محو الحواضر وتدمير الهوية عبر التدمير الممنهج للبنى التحتية والمنشآت المدنية والحضارية؟
5. كيف يُمكن دحض مسارات النفي والدفاع الإسرائيلية من خلال إثبات اقتران الخطاب السياسي التحريضي بالآليات التنفيذية الميدانية كدليل قاطع على النية الجرمية المبيتة؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الأكاديمية والتنفيذية الآتية:

1. تفكيك وتحليل الأساليب والوسائل الميدانية والعسكرية الإسرائيلية المستخدمة في قطاع غزة، وبيان مدى استيفائها للأركان المادية لجريمة الإبادة الجماعية.
2. الكشف عن آليات "الإهلاك البيئي" من خلال دراسة سلاح التجويع وبنية الحصار الممنهج وفرض ظروف معيشية قاتلة على السكان.
3. تتبع مسارات الخطط العسكرية الإسرائيلية (مثل خطة الجنرالات وعربات جدعون) وأثرها في تحقيق الهندسة الديموغرافية والتهجير القسري.
4. توثيق حجم التدمير الممنهج للبنى التحتية والحواضر والمنشآت المدنية، وبيان أثره في محو الهوية الحضارية للقطاع.
5. إثبات توافر "النية الجرمية المبيتة" عبر رصد اقتران الخطاب السياسي والتحريضي للنخب الإسرائيلية بالآليات التنفيذية على الأرض، ودحض المقاربات الدفاعية الإسرائيلية.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية (النظرية):** ترفد هذه الدراسة المكتبة التاريخية والقانونية العربية والدولية بتحليل تطبيقي معاصر يواكب واحدة من أخطر أزمات القرن الحادي والعشرين، كما تسهم في تأصيل "دراسات الإبادة الجماعية" من منظور فقهي وتاريخي يربط بين النظرية والتطبيق.
- **الأهمية العملية (التطبيقية):** توفر المادة البحثية توثيقاً منهجياً يستند إلى تقارير أممية ودولية (مثل لجنة خبراء الأمم المتحدة، العفو الدولية، هيومن رايتس ووتش، وهيئة حشد)، مما يمنحها قيمة توثيقية يمكن الاستفادة منها في المحافل الحقوقية والقانونية الدولية (كالمحكمة الجنائية ومحكمة العدل الدولية) لدحض السرديات الدفاعية الإسرائيلية.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، يعتمد الباحث على تكامل تداخل المناهج الآتية:

1. المنهج التاريخي التحليلي: لتتبع مسار الأحداث والخطط العسكرية (2023-2025م)، وتحليل الخطاب السياسي وعقيدة العمليات الميدانية وسياقاتها.
2. المنهج الوصفي الاستقرائي: لجمع البيانات والشهادات والتقارير الحقوقية والأممية الموثقة حول الجرائم المادية (القتل، التجويع، التهجير، التدمير) واستقراء أبعادها الميدانية.
3. المنهج القانوني التحليلي: لتكييف الأفعال المادية والخطابات التحريضيّة وفقاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (1948م)، وتفكيك عناصر الركنين المادي والمعنوي (النية الجرمية المبيتة).

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على بحث وتحليل "آليات الإبادة الجماعية الإسرائيلية: الأساليب والوسائل" وتفكيك أركانها المادية والمعنوية، ودراسة الخطط العسكرية المرتبطة بها (كالاستهداف، التجويع، التهجير، تدمير البنية التحتية، والتحريض).
2. الحدود المكانية: قطاع غزة بحواضره ومحافظاته المختلفة.
3. الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من أكتوبر 2023م وحتى عام 2025م، وهي الفترة الكاشفة عن تبلور الخطط والآليات العسكرية ومآلاتها الميدانية.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من خمسة مباحث وهي:

1. المبحث الأول: الاستراتيجية الإسرائيلية للقتل المباشر: الاستهداف العشوائي وهندسة الإبادة الجسدية للمدنيين.
2. المبحث الثاني: سلاح التجويع وبنية الحصار الممنهج: الإهلاك البيئي وفرض الظروف المعيشية القاتلة.
3. المبحث الثالث: الهندسة الديموغرافية والتهجير القسري: السياسات الإسرائيلية لاقتلاع النسيج السكاني ونقله جماعياً.
4. المبحث الرابع: محو الحواضر وتدمير الهوية: الاستهداف الإسرائيلي الممنهج للبنى التحتية والمنشآت الحضارية.
5. المبحث الخامس: الخطاب التحريضي والمأسسة القانونية: القول الاستعماري كدليل لإثبات النية الجرمية للإبادة.

آليات الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة: دراسة في الأساليب والوسائل (2023-2025م)

خلصت لجنة خبراء خاصة تابعة للأمم المتحدة إلى أنَّ أساليب إسرائيل تتوافق مع خصائص الإبادة الجماعية، مع سقوط أعداد هائلة من الضحايا المدنيين وفرض متعمد لظروف تهدد الحياة على الفلسطينيين هناك؛ وبعد ذلك بوقت قصير، أعلنت منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش أنَّ الإبادة الجماعية جارية بغزة. وتشير هذه النتائج والعديد من النتائج الأخرى التي توصل إليها خبراء حقوق الإنسان إلى الطبيعة الإبادية للحملة الإسرائيلية.[1]

قبل الخوض في تحليل آليات الاحتلال الممنهجة لتنفيذ جريمة الإبادة الجماعية، وما رافقها من تدميرٍ شاملٍ لمقومات الحياة في قطاع غزة، لا بد من التوقف عند الحصيلة البشرية التي عكستها الأرقام الرسمية؛ فالحجم المذهل للضحايا يمثل الدليل المادي الأبرز على طبيعة هذه الآليات ونتائجها الفتاكة.

استناداً إلى البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حتى نهاية عام 2025م، يتبين أن الاحتلال قد انتهج سياسة "القتل الكلي والجزئي" للجماعة المحمية؛ حيث تجاوزت أعداد الشهداء الموثقين 68 ألف شهيد، بينما

[1] . Abu Sitta, S. (2023). The Gaza Genocide in Five Crises. Palestine Land Society. p3

غيَّب الموت تحت الأنقاض أكثر من 11 ألف مفقود، في إحصائيةٍ تعكسُ إصراراً على محو الوجود البشري.[2] وتتضح معالم هذه المحرقة في الجدول رقم (2) الذي يوجز الخسائر البشرية الموثقة، ليكون منطلقاً لفهم الآليات العسكرية والقانونية التي استخدمها الاحتلال للوصول إلى هذه النتائج الدموية:

الفئة الإحصائية	قطاع غزة	الضفة الغربية والقدس	الإجمالي العام
إجمالي الشهداء	68,800	1,125	69,925
أطفال (شهداء)	18,592	210	18,802
نساء (شهداء)	12,400	---	12,400
الجرحى والمصابون	170,600 ~	9,000 ~	179,600 ~
المفقودون	11,200	---	11,200
الأسرى والمعتقلون	8,000 ~	12,800 ~	20,800 ~

المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

المبحث الأول:

الاستراتيجية الإسرائيلية للقتل المباشر:

الاستهداف العشوائي وهندسة الإبادة الجسدية للمدنيين.

لقد بلغت عمليات القتل المفرط في قطاع غزة مستوياتٍ غير مسبوقة، باتت تشكل برهاناً ساطعاً على جريمة إبادة جماعية ممنهجة تُقترف بحق الفلسطينيين. فخلال عامين من الحرب المستعرة، ارتفعت حصيلة الشهداء لتتجاوز 68 ألفاً و800 شهيد، فيما ناصبت أعداد الجرحى 170 ألفاً 600 مصاب. وتظل هذه القائمة الدامية مفتوحةً على مجهولٍ كارثي، لاسيما في ظل إصرار الاحتلال على نهج القوة المفرطة تحت ذريعة تقويض المقاومة، مما يضع الوجود الإنساني بالقطاع تحت تهديد التصفية المستمرة.

إنَّ العدد المرتفع جداً للقتلى من المدنيين في غزة يشكل سلوكاً يدل على نية إبادة الشعب الفلسطيني كلياً أو جزئياً في القطاع، نتيجة انتمائهم القومي إلى فلسطين. فما تقوم به القوات الإسرائيلية من تهديم متعمَّد للأحياء السكنية وتدمير البيوت على رؤوس ساكنيها، هو بحد ذاته جريمة حرب لمخالفة اتفاقية جنيف الرابعة. علاوة على ذلك، فإنَّ توجيه الهجمات ضد المدنيين بشكل ممنهج وواسع النطاق وبدون تمييز، وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة عند الهجوم (كما نصَّت عليها قواعد القانون الدولي الإنساني)، يُشكل دليلاً على جريمة إبادة جماعية مؤكدة لوجود نية تدمير جماعة لانتمائها القومي والديني.[3]

أولاً: الاستهداف العشوائي للمدنيين وارتفاع حصيلة الضحايا

تُصنف جريمة استهداف المدنيين كأحد الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، لاسيما المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة (1949) التي كفلت الحماية للأشخاص المدنيين تحت سلطة الاحتلال وألزمت بمعاملتهم معاملة إنسانية. وبناءً عليه، يتمتع السكان المدنيون بكافة فئاتهم، ومنشآتهم الحيوية كالمستشفيات والمرافق المدنية، بحماية مطلقة تحظر استهدافهم أو تعريضهم للهجوم. وبالإسقاط على الواقع الميداني، يظهر السلوك الحربي الإسرائيلي تعارضاً

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2026، 2 فبراير). إحصاءات الشهداء والجرحى (قاعدة بيانات محدثة). مسترجع من https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1405/Default.aspx

[3] العايب، جمال. (2024م). التكييف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بعد عملية طوفان الأقصى. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج 9، ع 1، ص1199.

صريحاً مع هذه الأحكام، من خلال التنصل من الالتزامات القانونية التي تفرضها المواثيق الدولية على القوة القائمة بالاحتلال بضرورة توفير الحماية للمدنيين والمؤسسات الإغاثية أثناء النزاعات المسلحة.[4]

وفقًا لتقديرات الهلال الأحمر الفلسطيني، فإن العدد الحقيقي لوفيات المدنيين في غزة يتجاوز 61,709، منهم 17,422 طفلًا، بالإضافة إلى 14,222 شخصًا ما زالوا في عداد المفقودين ويُفترض أنهم مدفونون تحت الأنقاض. لقد قُتل الفلسطينيون في غزة في أماكن متعددة، منها: المستشفيات، ومدارس الأونروا، الكنائس، المساجد، منازلهم، وأماكن لجوئهم، بل وقُتلوا وهم يحاولون البحث عن الطعام والماء لأسرهم، أو أثناء محاولتهم الإخلاء إلى "المناطق الآمنة" التي أعلنتها إسرائيل، مثل رفح. تشير تقارير دولية إلى أن جنود الجيش الإسرائيلي قاموا بإعدامات ميدانية، بما في ذلك إعدام أفراد متعددين من عائلة واحدة، حيث تم فصل الأولاد والرجال عن باقي أفراد عائلاتهم وإطلاق النار عليهم أمامهم؛ وبعد ذلك تعرضت النساء والفتيات للاعتداء. علاوة على ذلك، تُشير التقارير إلى إطلاق النار على أشخاص عُزل لا يشكلون أيّ تهديد وقتلهم على الفور، بما في ذلك الرهائن الإسرائيليين وأشخاص كانوا يرفعون الأعلام البيضاء.[5]

استخدمت إسرائيل أنظمة الذكاء الاصطناعي لتوليد 100 هدف قصف يوميًا، واستخدمت ما يُعرف باسم "القنابل الغبية" (القنابل غير الموجهة) وقنابل تزن 900 كجم على غزة، وهي قنابل يصل نصف قطر التدمير لها إلى 360 مترًا. كانت معظم الأهداف عبارة عن مجمعات سكنية أو منازل فلسطينية، مما أدى إلى مقتل عائلات بأكملها متعددة الأجيال.[6]

تبرر حكومة نتنياهو ذلك باعتباره "أضرارًا جانبية"، بزعم أن الأهداف كانت تستخدم السكان المدنيين كدروع بشرية. فخلال لقاء رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع نتنياهو في 14 ديسمبر 2023م، نُقل عن نتنياهو قوله: "ثمة فرق بين القتل المتعمد والمنهجي، والتشويه، وترويع المدنيين، وهو ما يُعد إرهابًا، وبين النتائج غير المقصودة، والضحايا غير المقصودين الذين يرافقون أيّ حرب. لكن من المشكوك فيه بشدة أن جنود نتنياهو يبذلون جهدًا حقيقيًا لتجنب سقوط ضحايا مدنيين. فقد أكدت دراسة إعلامية مستقلة أن الأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، التي يستخدمها جيش الاحتلال لتوليد الأهداف تلقائيًا، كانت تُسفر عن سقوط ضحايا مدنيين بمعدلات مذهلة، وأن هذا الأمر كان معروفًا جيدًا لدى القيادات الإسرائيلية. وقد نُقل عن قائد كبير بالجيش قوله: "كل شيء مقصود. نحن نعرف بالضبط حجم الأضرار الجانبية في كل منزل. كما تأكد أن مسؤولين إسرائيليين وافقوا على تنفيذ هجوم كانوا يعلمون أنه سيؤدي إلى مقتل مئات المدنيين، بهدف اغتيال قائد عسكري واحد من حركة حماس.[7]

أمثلة على الاستهداف العشوائي للمدنيين

ارتُكبت أعداد كبيرة من المجازر الإسرائيلية بحق المدنيين نتيجة الاستهداف العشوائي للمدنيين في غزة، سأذُكر منها بعض الأمثلة فقط، نظرًا لِكثرة عدد المجازر التي تجاوزت 5000 مجزرة:

1. مجزرة المستشفى الأهلي المعمداني

هي إحدى أكثر الأحداث دمويةً وتأثيراً في بداية الحرب، مثَّلت مجزرة المستشفى الأهلي المعمداني منعطفاً مأساوياً في الصراع، حيث وقعت مساء يوم 17 أكتوبر 2023م. وأسفر القصف الذي استهدف باحة المستشفى، حيث كان

[4] محمد، سمر إبراهيم. (2024م). حدود انطباق أحكام القانون الدولي الإنساني على إسرائيل ومسئوليتها الدولية في إطار العدوان على غزة منذ أكتوبر 2023م. مجلة السياسة والاقتصاد، مج 23، ع 22، ص284.

[5] Grünenberg-Kebbell, M. E. (2025). The Question of Genocide in Gaza: A legal analysis of the events in the Gaza Strip post-2023م[Bachelor Thesis, Malmö University] ، p 21 .

[6] Grünenberg-Kebbell, M. E. (2025). Op. Cit. p22.

[7] Sahara, T. (2024). The Israeli War on Gaza from a Comparative Genocide Studies Perspective. History of Global Arms Transfer, 17, p67.

مئات النازحين والمدنيين يحتمون به بحثاً عن الأمان، وبلغ عدد الشهداء ما يزيد عن 471 شخصاً وإصابة المئات، وفقاً لبيانات وزارة الصحة الفلسطينية. وقد قوبلت هذه المجزرة بإدانة دولية واسعة بوصفها جريمة حرب واعتداءٍ صارخٍ على القانون الدولي الإنساني، خاصة أن المستشفيات تعتبر منشآت محمية. وقد شكلت هذه المجزرة دليلاً مروعاً على استهداف المدنيين والأماكن الآمنة.[8]

2. مجزرة التاج بشارع اليرموك

في مساء الأربعاء الموافق 25 أكتوبر 2023م، فجع قطاع غزة بمجزرةٍ يندى لها جبين الإنسانية؛ إذ شن سلاح الجو الإسرائيلي هجوماً مدمراً بوابلٍ من الصواريخ تجاوزت العشرين، فيما يُعرف بـ "الحزام الناري"، مستهدفاً أبراج التاج السكنية بشارع اليرموك. أسفرت هذه الضربة الغاشمة عن تسوية برج التاج بالأرض وتدمير محيطه بشكلٍ كلي، بما في ذلك المرافق الحيوية كالمخابز والمنازل المجاورة.

وخلف هذا القصف حصيلةً مروعة من الضحايا ناهزت الثلاثمائة شهيد، غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال الذين استُهدفت براءتهم في مساكنهم؛ حيث ظل أكثر من مئتي شخص تحت الركام يصارعون المجهول. وقد تجلت قسوة الفاجعة في إبادة عائلاتٍ بأكملها، كعائلة الرملاوي التي وثقت السجلات استشهاد 31 فرداً منها كانوا يلوذون بشقةٍ واحدة، لتظل هذه المجزرة شاهداً صارخاً على سياسة المحو والدمار التي تفتك بالأسر الفلسطينية.

3. مجزرة مخيم جباليا

في 31 أكتوبر 2023م، استهدفت غارات جوية إسرائيلية كثيفة مخيم جباليا للاجئين في شمال غزة، ما أدى إلى مقتل ما بين 100 إلى 120 شخصاً، حسب تقديرات وزارة الصحة وغرف الطوارئ المحلية، بالإضافة إلى مئات المصابين والمفقودين تحت الأنقاض. الأهم أن الهجوم جاء رغم إصدار القوات الإسرائيلية أوامر إخلاء، وتركيز الضرب على منازل ومرافق مدنية دون مبرر عسكري واضح. هذه الواقعة تمثل تجسيداً صارخاً لاستهداف غير تمييزي للمدنيين، وتكرار النمط ذاته يعزز احتمالية وجود توجيه متعمد نحو تدمير جماعة كاملة.[9]

4. مجزرة الفجر في مدرسة التابعين: شاهد على الإبادة

ومع بزوغ فجر العاشر من آب/أغسطس 2024م، استُحيلت باحة مدرسة التابعين التي كانت ملاذاً أخيراً لمئات الأرواح النازحة إلى مسرحٍ لمجزرةٍ يرتجف لها الوجدان؛ إثر قصفٍ إسرائيلي مباشر ومركّز. ففي هدوء الفجر، غدرت القذائف بالآمنين لتسفر عن ارتقاء ما يزيد عن مائة شهيد وإصابة المئات، مُحيلةً مسجد المدرسة ومحيطها إلى أنقاضٍ شاهدة على فظاعة العدوان.

ولعلّ أقسى تجليات هذه المذبحة تمثلت في تلاشي أجساد الضحايا أو تمزقها إلى أشلاءٍ مبعثرة لا تكادُ تُعرف؛ وكما جرى في المشهد المفجع للصديق "بلال قاسم" الذي لم يتبقَّ من جسده إلا رأسه. وقد بلغت الفاجعة ذروة امتهان الكرامة الإنسانية حين وجدت الطواقم الطبية نفسها أمام أكوامٍ من اللحم البشري المجهول، فاضطرت تحت وطأة هول الموقف إلى توزيع الأشلاء على ذوي الضحايا وزناً؛ ليحمل كل أهلٍ بِضع كيلوغرامات من رفاتٍ مجهول الملامح ليواروه الثرى، في مشهدٍ سريالي يعكس أقصى درجات التوحش والقوة التدميرية الفتاكة التي لم تكتفِ بسلب الأرواح، بل سلبت الضحايا حتى حقهم في جنازةٍ تحمل أسماءهم وأجسادهم المكتملة.

إنَّ النمط الذي تنتهجه العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة لا يمتُّ بصلةٍ إلى أدبيات القانون الدولي الإنساني المعاصر، بل يرتدُّ بالذاكرة الإنسانية إلى حقبة القصف السجادي العشوائي الذي طبع الحرب العالمية الثانية؛ حيث كانت الحواضر والمدن تُستباح بلا تمييز، ويُصنف الضحايا المدنيون ضمن خانة "الأضرار الجانبية" المستساغة. إن

---

[8] الجزيرة نت. (2023، 19 أكتوبر). مجزر المعمداني.. القصة الكاملة كما حدثت. تم الاسترجاع من https://www.aljazeera.net/news/2023/10/19/مجزر-المعمداني-القصة-الكاملة-كما

[9] السويح، عطية. (2025م). المسؤولية الدولية لإسرائيل عن جريمة الإبادة الجماعية في حرب غزة 2025م - 2023مم. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 4، ع 3، ص264.

هذا السلوك لا يمثل مجرد خرقٍ للقواعد، بل هو انحدارٌ أخلاقي وقانوني سحيق عما توافقت عليه البشرية من معايير لتقييد توحش الحروب، مما يشي بنكوصٍ صريح عن مبادئ حماية المدنيين ونبذ استراتيجيات الإبادة الشاملة.

ثانياً: قصف "المناطق الآمنة" والمناطق المُعلنة كـ "إنسانية"

تقضي أحكام القانون الدولي الإنساني، لا سيما جملة اتفاقيات جنيف، بوجوب احترام وحصانة المناطق المصنفة كـ "حميً آمن" أو "ملاذات إنسانية" كُفلت لحماية المدنيين من أوار العمليات العسكرية. وتشتمل هذه الحصانة على المستشفيات، والمؤسسات التعليمية، ومراكز الإيواء، فضلاً عن بقع النزوح التي تعتمدها المنظمات الدولية أو تلك التي يحثُّ الاحتلالُ السكانَ على اللجوء إليها بزعم أمانها. إن استهداف هذه المساحات المحمية لا يمكن تصنيفه ضمن "الأخطاء العسكرية" العارضة، بل هو انتهاكٌ جسيم وممنهج يكشف عن نية مبيتة لإيقاع أقصى فتكٍ بالمدنيين، وإعدام أي فرصة للنجاة لهم.

أمرت القوات العسكرية الإسرائيلية سكان غزة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من القطاع بإخلاء منازلهم فورًا في 13 أكتوبر 2023م. وقد تم الإعلان عن هذه الإجراءات وكأنها من أجل سلامتهم، وعيّن نتنياهو مناطق جنوب غزة كـ "مناطق آمنة". ومع ذلك، وسّع الجيش الإسرائيلي عملياته لتشمل مناطق واسعة من جنوب غزة في ديسمبر 2023م، واختفت فعليًا "المناطق الآمنة". ولزيادة الطين بلة، دمّر الجيش الإسرائيلي معظم المباني السكنية والبنية التحتية الاجتماعية.[10]

بعض أمثلة على قصف "المناطق الآمنة" والمناطق المُعلنة كـ "إنسانية"

ارتكب جيش الاحتلال العديد من المجازر بالمناطق الآمنة والإنسانية وعلى سبيل الذكر لا الحصر:

1. ضرب المبنى الهندسي في النصيرات

في 31 أكتوبر 2023م، استهدفت طائرات إسرائيلية مبنى المهندسين في النصيرات؛ مَّما أسفر عن مقتل 106 أشخاص، نصفهم من الأطفال، بينهم لاجئون موجودون بحثاً عن ملجأ من الحرب، هذا الاستهداف يقدم مثالاً صارخاً لضرب منشأة مدنية مأهولة دون أيّ غطاء قانوني، وتعزيز فرضية توافر عنصر القصد المباشر لجريمة الإبادة الجماعية.[11]

2. مجزرة مخيم المغازي

ارتكبت قوات الاحتلال مساء يوم الأحد الموافق 24 ديسمبر 2023م مجزرة في مخيم المغازي للاجئين وسط قطاع غزة، إذ قام الاحتلال بقصف مربع سكني مكتظ نتيجة تجمع فيه عدد من العائلات من أماكن مختلفة و تعود منازل هذا المربع السكني لعائلات مسلم وسيسالم والنواصرة، راح ضحية هذه المجزرة 70 شهيدا معظمهم من النساء والأطفال، وعشرات الجرحى والمفقودين. صنفت بعض وسائل الإعلام مجزرة مخيم المغازي كواحدة من أعنف الضربات التي شنتها القوات الإسرائيلية منذ بدء عدوانها على غزة، حيث تم استهداف 4 منازل في المخيم خلال اجتماع الناس ليلا بداخلها.[12]

3. اجتياح خانيونس

على الرغم من اعتبار خانيونس منطقة إنسانية ونزحَ اليها أكثر من نصف مليون نسمة إلا أن "القوات الإسرائيلية شنت هجمات جوية وبرية على خان يونس، بدءًا من أواخر عام 2023م. استهدفت قوات الدفاع الإسرائيلية ما وصفته بأنها معاقل لحركة حماس، مستخدمة الغارات الجوية والمدفعية والقوات البرية في مناطق مكتظة بالسكان المدنيين. وتشير التقارير إلى أن هذه الهجمات أسفرت عن وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين وتدمير واسع للبنية التحتية،

---

[10] Sahara, T. (2024). Op. Cit. P68.

[11] السويح، عطية. (2025م). مرجع سابق، ص265.

[12] قصة غزة. (د.ت) .مجزرة مخيم المغازي غزة ستوري. تم الاسترداد بتاريخ (2025/12/10) من الرابط :
https://www.gazastory.com/genocide/25

بما في ذلك المنازل والمرافق المحلية. ووفقًا لوزارة الصحة في غزة، فقد ساهمت هذه الهجمات في ارتفاع عدد القتلى في غزة إلى أكثر من 39,000 شخص حسب التقديرات الأخيرة، رغم أن هذا الرقم يشمل المدنيين والمقاتلين على حد سواء".[13]

4. اجتياح رفح

في أيار من عام 2024م، أقدمت القوات الإسرائيلية على اجتياح مدينة رفح، مُسطرةً بذلك فصلاً كارثياً جديداً في سجل الحرب على غزة، بعد أن غدت المدينة الملاذ الأخير لأكثر من مليون ونصف المليون نازح. وقد استُهلت هذه العملية بأوامر إخلاء قسري، أفضت إلى تهجير جماعي لمئات الآلاف نحو بقاعٍ مكدسة تفتقر لأدنى مقومات الأمان. وبلغت الأزمة ذروة تأزمها مع إحكام القوات الإسرائيلية قبضتها على معبر رفح الحدودي في السابع من أيار، مما أدى إلى شللٍ تام في تدفق المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة؛ لتتحقق بذلك التحذيرات الدولية التي لم تنفكّ تؤكد أن هذا الهجوم سيفضي إلى نكبة إنسانية لا يمكن احتواؤها.

يتبين من توثيق استهداف "المناطق الآمنة" ومراكز الإيواء التابعة للمنظمات الدولية أن هذه الأفعال تتجاوز حدود الانتهاك العرضي أو "الضرر الجانبي" الذي قد يقع في سياق العمليات العسكرية. يعد القصف المتكرر نحو الأماكن التي أُمر المدنيون بالتوجه إليها للإخلاء، أو التي تم تحديدها كملاذات إنسانية (مثل مدارس الإيواء)، يُشكّل دليلًا مباشرًا على نية الإهلاك الجماعي، ويُسهم في إثبات الركن المعنوي لجريمة الإبادة الجماعية في الحالة الغزّية، كما سيتم تعزيزه في المبحث الخامس المتعلق بالخطاب التحريضي.

المبحث الثاني:

سلاح التجويع وبنية الحصار الممنهج:

الإهلاك البيئي وفرض الظروف المعيشية القاتلة

إذا كانت أساليب القتل المباشر والاستهداف العشوائي يمثل الركن المادي للتدمير السريع لأعضاء الجماعة، فإن سياسة الحصار وتجويع السكان تشكّل الأداة الأكثر خبثاً وتعمداً لتحقيق الإهلاك البطيء والممنهج. هذه السياسة، التي لم تبدأ مع أحداث أكتوبر 2023م بل هي متجذرة في التاريخ المعاصر للقطاع، تُكيَّف قانونياً على أنها فعل يُقصد منه تدمير الجماعة الفلسطينية عبر تقويض قدرتها على البقاء والاستمرار في بيئتها. يهدف هذا المبحث إلى توثيق الأوامر المعلنة التي قضت بقطع مقومات الحياة الأساسية (الماء، الغذاء، الوقود)، هذا التوثيق يهدف إلى إثبات أن الحرمان المتعمد من الإمدادات الأساسية ليس نتيجة جانبية للحرب، بل هو إجراء هيكلي مُعلن يهدف إلى دفع السكان نحو الموت البطيء، وبالتالي تدمير الجماعة. وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية، وهي:

أولاً: القطع المُعلَن والمُتعمّد لوسائل الحياة الأساسية (الماء، الكهرباء، الوقود)

في 7 أكتوبر 2023م، أمر وزير البنية التحتية الوطنية والطاقة والمياه الإسرائيلي آنذاك، إسرائيل كاتس، بوقف تزويد غزة بالكهرباء، قائلاً: "ما كان لن يكون بعد الآن". وبعد تلقيه تعليمات من وزير الدفاع آنذاك، يوآف غالانت، أصدر كاتس توجيهًا لشركة الكهرباء الإسرائيلية بوقف بيع الكهرباء للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة. وبعد أيام، في 15 أكتوبر 2023م، نشر كاتس صورًا فضائية تُظهر أن القطاع كان مضاءً في 6 أكتوبر، لكنه أصبح شبه مظلم في 12 أكتوبر. وعلّق قائلاً: "تم قطع الكهرباء عن غزة". وفي 9 أكتوبر 2023م، فرضت إسرائيل حصارًا كاملاً على غزة، حيث قطعت الموارد الأساسية ومنعت حركة البضائع؛ مما قيّد بشدة وصول السكان إلى المياه والوقود والكهرباء والغذاء. وقد أُغلقت جميع المعابر بين إسرائيل وغزة؛ مما أدى إلى تعطيل إيصال المساعدات الإنسانية.[14]

[13] Palestinian Centre for Human Rights. (2025). *Atrocity crimes in Palestine: Final submission*. p31.

[14] Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel. Legal analysis of the conduct of Israel in Gaza pursuant to the Convention on the

في 9 أكتوبر 2023م، صرّح يوآف غالانت، وزير الدفاع الإسرائيلي وعضو في مجلس الحرب، خلال مؤتمر صحفي بنيّته حرمان الفلسطينيين من مقومات الحياة الأساسية، قائلاً: "لقد أمرت بفرض حصار كامل على قطاع غزة. لن يكون هناك كهرباء، ولا طعام، ولا وقود، كل شيء مغلق. نحن نحارب بشرًا أشبه "بالحيوانات" ونتصرف بناءً على ذلك".[15]

رد كاتس هذا البيان في 10 أكتوبر 2023م، قائلاً: "في السابق، كانت غزة تتلقى 54,000 متر مكعب من المياه و2,700 ميغاواط من الكهرباء يوميًا. هذا انتهى الآن. لديهم ما يكفي من الوقود لتشغيل المولدات لبضعة أيام فقط، وفي غضون أسبوع من دون كهرباء، سيتوقف نظام الصرف الصحي تمامًا عن العمل. هذا ما تستحقه أمة قتلة الأطفال. ما حدث لن يتكرر أبدًا.[16]

لقد ارتكب الجيش الإسرائيلي أيضاً أسوأ جريمة حرب عبر قطع خطوط أنابيب المياه العابرة للحدود من إسرائيل إلى غزة، والتي كانت المصدر الرئيسي للمياه النظيفة لسكان غزة، وذلك لفترة طويلة بدأت في 9 أكتوبر 2023م وحتى اليوم. كما ارتكب ذلك من خلال قطع وإعاقة إمدادات الكهرباء من 8 أكتوبر 2023م وحتى اليوم على الأقل. وقد حدثت عمليات قطع الإمدادات هذه بالتوازي مع هجمات أخرى على المدنيين.[17]

قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إن الاحتلال الإسرائيلي يشنّ حرب تعطيش ممنهجة على القطاع. وأشار إلى أن الاحتلال ارتكب 112 مجزرة في حقّ طوابير عند محطات تعبئة المياه العذبة، راح ضحيتها أكثر من 700 شهيد أغلبيتهم من الأطفال. كما دمر 720 بئر مياه وأخرجها عن الخدمة، وهو ما أدى إلى حرمان أكثر من مليون إنسان وربع المليون من الوصول إلى المياه النظيفة.[18]

تسببت انقطاعات الكهرباء في تدهور شديد في قدرة السكان على الوصول إلى المياه النظيفة، لأن تشغيل مضخات المياه ومحطات التحلية يعتمد على الطاقة الكهربائية. وقد اضطرت العائلات إلى الاكتفاء بما لا يزيد عن لتر واحد من المياه يوميًا لكل فرد للشرب والطهي والنظافة، وهو ما يُعد أقل بكثير من الحد الأدنى الدولي الموصى به، والبالغ 15 لترًا للفرد يوميًا، وفي ديسمبر 2024م، أفادت منظمة "أنقذوا الأطفال" بأن السكان يستهلكون ما بين 59% إلى 89% أقل من كمية المياه التي كانوا يحصلون عليها قبل التصعيد الحالي. ووفقًا لتقرير "التجمع العالمي للتغذية" الصادر في فبراير 2024م، فإن 81% من الأسر كانت تفتقر إلى المياه الآمنة والنظيفة. علاوة على ذلك، فاقمت أزمة المياه التحديات التي تواجه خدمات الصرف الصحي، والتي كانت تعاني أصلًا من أنظمة صرف تالفة، وبنية تحتية متدهورة، ونقص في الكوادر البشرية. وفي المخيمات والملاجئ التي تؤوي النازحين داخليًا، مما أدى إلى تراكم نحو 400,000 كيلوغرام من النفايات يوميًا. ساهم ذلك في تفشي الأمراض، كالتهاب الكبد الوبائي.[19]

في اليوم الحادي والعشرين من الإبادة الجماعية، توجهت الدول العربية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار قرار يدعو إلى هدنة إنسانية فورية في غزة، وذلك بعد فشل تمرير قرار مماثل في مجلس الأمن. جاء الرد الإسرائيلي على قرار "الهدنة الإنسانية الفورية" الذي أقرّته الجمعية العامة بقطع الاتصال الأرضي وشبكة الاتصالات الخلوية،

Prevention and Punishment of the Crime of Genocide. Conference room paper (A/HRC/60/CRP.3). Human Rights Council, 16 September 2025م، p35.

[15] Gallant, Yoav. *Siege on Gaza*. SunnahOnline.com. Published October 9, 2023. Available at: https://sunnahonline.com/your-poetry/48-quotes/israel/846-yoav-gallant-siege-on-gaza

[16] Independent International Commission. Op. Cit. P35.

[17] MyAQSA Foundation (MyAQSA), Information Concerning the Crimes Committed by Israel in Gaza, Palestine (Pursuant to Article 15, paragraph 1 and Article 53, paragraph 1 of the Rome Statute of the International Criminal Court), Submission No.: ICC-01/25, 01 January 2025م[Page Number], p68.

[18] خلف، عبد الباسط. (2025م). فلسطين في 3 أشهر: تدمير ومجازر وتجويع غزة، وحرب إسرائيلية أمنية وتوسعية على الضفة لضمها، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 144، ص392.

[19] Independent International Commission. Op. Cit. P3.

مع إعادة التأكيد على إخلاء المستشفيات تمهيدًا لقصفها. وهكذا، انقطع الاتصال بغزة، لم يعد العالم يسمع أو يشاهد شيئًا، وكأن الاحتلال لا يريد أن تصل عذابات وآلام سكان القطاع إلى العالم، ولا يريد أن يرى العالم الإبادة التي يتعرض لها القطاع، حتى لا يُجبر على وقفها. لكن يبقى الأمل قائمًا، ويبقى الاتصال بالإنسانية معقودًا على وقف الإبادة، ولملمة الجراح والضحايا.[20]

ولا تزال هذه الجريمة تُرتكب حتى يومنا هذا، من خلال فرض حصار شامل على غزة، شمل الإغلاق الكامل لثلاثة معابر حدودية، وهي: رفح، كرم أبو سالم، وإيرز، وذلك اعتبارًا من 8 أكتوبر 2023م، لفترات طويلة، ثم عبر تقييد نقل الإمدادات الأساسية بشكل تعسفي. وقد فُرض هذا التقييد لمنع دخول أيّ مواد غذائية أو أدوية عبر المعابر الحدودية. وعليه، نُقرّ بأن الحرمان المتعمد من الغذاء أو الدواء أو الإمدادات الأساسية الأخرى للسكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب يُعد انتهاكًا للمادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، ويُعتبر جريمة حرب بموجب المادة 8 من نظام روما الأساسي.[21]

ثانياً: المجاعة كأداة للإهلاك الجماعي

بموجب المادة الثامنة من نظام روما الأساسي لعام 1998م، يُصنف استخدام التجويع كأداةٍ في الصراع ضد السكان المدنيين بوصفه جريمة حرب مكتملة الأركان، وهو ذات الحظر الذي أرسته المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. وحين يقترن هذا الحرمان الممنهج من الغذاء بـ "قصد خاص" يرمي إلى الإهلاك الكلي أو الجزئي لجماعة بشرية، فإنه يستحيل من جريمة حرب إلى أحد الركائز المادية القاطعة لـ جريمة الإبادة الجماعية؛ لا سيما حين يُنفذ كسياسة معلنة تهدف إلى تقويض شروط البقاء على قيد الحياة.

نصّت المادتان 54 و14 من البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف على أن التجويع يُعد "فعل الجوع أو التعريض للمجاعة، أيّ التسبّب في الموت جوعًا، أو الحرمان من الطعام، أو توفير كميات ضئيلة منها"، تُشير منظمة "أطباء بلا حدود" إلى المجاعة بأنها" حالة يتضاءل فيها بشدة الحصول على الغذاء وتوافره. وتكون الأسر المعيشية في حالة من العوز ومعتمدة على المعونات.[22]

لا تقتصر جريمة التجويع على منع الطعام والشراب فقط، بل تشمل أيضًا حرمان المدنيين من الأدوية والأغطية الضرورية لحياتهم. ولا يشترط أن يموت أحد بسبب هذا الفعل حتى يُعتبر جريمة، بل يكفي أن يقوم الجاني بسلوك يؤدي إلى تعريض الناس لخطر المجاعة أو نقص الحاجات الأساسية.

تبدأ المجاعات عندما يُحرم المدنيون من الحصول على كميات كافية من السعرات الحرارية اللازمة لتلبية احتياجات الجسم من الطاقة، وذلك نتيجة للفقر، أو الصراعات المسلحة، أو الحصار، أو غيرها من الأسباب. وفي مثل هذه الظروف، يلجأ المدنيون غالبًا إلى استهلاك الموارد المتاحة التي لم تكن تُعتبر سابقًا طعامًا، مثل بعض أنواع النباتات أو أعلاف الحيوانات. ومع انخفاض كمية ونوعية الغذاء الداخل إلى الجسم، يحاول الجسم في الأيام الأولى التكيّف مع هذا النقص، كما يحدث في حالات الصيام. إلا أن استمرار هذا النقص لفترة طويلة يدفع الجسم إلى استنفاد موارده الاحتياطية من الدهون والمعادن والفيتامينات. وعندما لا يجد الجسم ما يستهلكه، يبدأ بالتغذي على نفسه، حيث يقوم باستهلاك مخزون البروتين في العضلات، بما في ذلك عضلة القلب. ونظرًا للخطورة البالغة التي يُسببها التجويع للمدنيين، فقد حظره القانون الدولي العام بشكل قاطع، واعتبره من جرائم الحرب، وعنصرًا مؤكدًا من عناصر جريمة الإبادة الجماعية.[23]

وعند الحديث عن المجاعة في غزة، سنتناولها عبر ثلاث مراحل متتابعة وهي:

---

[20] قاعود، يحيى. (2023م). شهادة: يوميات الإبادة الجماعية في قطاع غزة. شؤون فلسطينية، ع 293، ص31.

[21] MyAQSA, ICC-01/25, op.cit. p53.

[22] الجنايني، علاء. (2025م). جريمة تجويع المدنيين في القانون الدولي، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، ع 30، ج 2، ص1464.

[23] الجنايني، علاء. (2025م). مرجع سابق، ص1465.

المجاعة الأولى في شمال غزة

منذ تصاعد الأعمال العدائية في أكتوبر 2023م، فرضت السلطات الإسرائيلية "حصارًا شاملًا" على قطاع غزة؛ ممَّا أدى إلى تقييد شديد في وصول السلع الأساسية. يشمل هذا الحصار منع دخول الغذاء والمساعدات الإنسانية، وهو ما أسهم بشكل مباشر في حدوث حالات تجويع بين السكان المدنيين. وتشير التقارير إلى أن هذا الحصار تسبب في انعدام حاد للأمن الغذائي، حيث تفتقر تسعة من كل عشر أسر في شمال غزة إلى الإمدادات الغذائية الكافية.[24]

مع صدور الأوامر العسكرية الإسرائيلية في تشرين الأول 2023م القاضية بتهجير سكان شمال قطاع غزة نحو جنوبه، أخذت ملامح المجاعة الفتاكة تتبلور في المناطق الشمالية التي غدت معزولةً تحت وطأة حصارٍ خانق. لقد أفضت هذه الأوامر إلى تجريف بيئة العيش في الشمال عبر قطع شريان المساعدات الإنسانية والإمدادات الغذائية والطبية، بالتزامن مع قصفٍ ممنهج طال البنية التحتية. ورغم بقاء آلاف المدنيين الذين أعجزتهم الظروف الصحية أو الميدانية عن النزوح، إلا أن جيش الاحتلال أمعن في استهداف الأسواق والمخابز والمرافق الحيوية؛ مما أدى إلى انهيارٍ شاملٍ ومنظم للقدرة على البقاء. ومع توالي الأيام، استحالت سبل العيش إلى عدَم، وغدا البحث عن لقمة العيش أو شربة الماء صراعاً مريراً مع الموت.

شهد شمال قطاع غزة خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2023م إلى منتصف 2024م حالة غير مسبوقة من الانهيار الغذائي والمعيشي، نتيجة الحصار الكامل الذي فرضته سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بالتزامن مع عمليات عسكرية مدمّرة. وقد حذّرت لجنة مراجعة المجاعة، بدعم من الأمم المتحدة، من أن "احتمال حدوث المجاعة وشيك وكبير"، مشيرة إلى أن العتبات الدولية للمجاعة ربما تم تجاوزها بالفعل.[25]

لم تكن المجاعة التي عصفت بشمال قطاع غزة خلال عامي 2023–2024م حدثاً عارضاً أو مباغتاً بالنسبة لي؛ فقد كنتُ ممن قرعوا ناقوس الخطر مبكراً، راصداً عن كثب إرهاصات الانهيار المعيشي المتسارع في ظل شللٍ تام للإرادة الدولية. لقد عاينتُ هذه النكبة من قلب الميدان، وشهدتُ كيف استُحيل الغذاء إلى حلمٍ بعيد، والماء إلى أمنيةٍ عزيزة، والنجاة إلى معجزةٍ تأبى التكرار.

لقد أبصرتُ بأم عيني الأهالي وهم يطحنون الشعير ويقتاتون على أعلاف الحيوانات وأوراق الشجر اليابسة في محاولةٍ مستميتة لرمّ رمقهم، بعد أن بات الخبز والحليب ترفاً من الماضي. إن ما جرى لم يكن مجرد "أزمةِ غذاء"، بل كان تجريفاً شاملاً لمقومات الوجود الإنساني؛ برهنت فصوله على أننا لسنا أمام تداعياتٍ جانبية للحرب، بل أمام إستراتيجية فناءٍ ممنهجة تروم إخضاع السكان وإهلاكهم قسراً عبر القتل البطيء.

وفقًا لتقارير صدرت في أوائل عام 2024م، فقد توفي ما لا يقل عن 26 طفلًا في مستشفى واحد فقط نتيجة مضاعفات مرتبطة بالجوع، بينما يعاني العديد من الأطفال الآخرين من سوء تغذية حاد وجفاف شديد. بالإضافة للإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الإنسانية، والتي تشير إلى أنَّ نحو 80٪ من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الإنسانية، التي تم إعاقة وصولها بشكل بالغ. ويصعب تحديد عدد الوفيات الدقيقة الناتجة عن المجاعة، إلا أنَّ التقديرات تشير إلى أنه مرتفع، مع استمرار ورود تقارير يومية عن وفيات مرتبطة بسوء التغذية.[26]

في نوفمبر 2023م، حذّر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) من خطر الإبادة الجماعية عبر المجاعة، وبعد عام، في نوفمبر 2024م، أعلنت التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، المدعوم من الأمم

---

[24] MyAQSA, ICC-01/25, op. cit. p34.

[25] العربية نت. (2024م، 9 نوفمبر) .شبح المجاعة يخيم على شمال غزة.. تقرير يكشف .تم الاسترداد من https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2024/11/09/شبح-المجاعة-يخيم-على-شمال-غزة-تقرير-يكشف-

[26] MyAQSA, ICC-01/25, Ibid. p35.

المتحدة، أن هناك "احتمالًا وشيكًا وكبيرًا لحدوث مجاعة"، وأنه يجب اتخاذ إجراءات "في غضون أيام، لا أسابيع". وفي الشهر ذاته، صرّح رئيس منظمة اليونيسف بأن سكان شمال غزة بأكملهم معرضون لخطر الموت الوشيك.[27]

امتدت فصول المجاعة الطاحنة في شمال قطاع غزة من تشرين الثاني 2023م وحتى مطلع نيسان 2024م، في واحدة من أقسى مراحل الحصار في التاريخ الحديث. ومع أواخر شباط وبداية آذار، بدأ الاحتلال بضخ كميات شحيحة من المساعدات، وهو ما دفع بجموع الجوعى والمكلومين نحو "دوار الكويت" و"دوار النابلسي"؛ بحثاً عن سد الرمق. إلا أن دقيق الخبز كان مجبولاً بالدم، حيث استقبلهم رصاص الاحتلال وقذائفه بمجازر يومية لم يكن يقلُّ عداد شهدائها عن العشرة في كل صبيحة. ولم تكن تلك الاستهدافات عشوائية، بل كانت قتلاً منظماً للجياع في ساحات الانتظار، ولعلّ "مجزرة دوار النابلسي"" و"مجزرة دوار الكويت" لعام 2024م تقفان شاهدين على بلوغ التوحش ذروته؛ وهو ما سنعرض له بالتفصيل في المطلب التالي.

قالت الأمم المتحدة في تقرير حديث إن الحرب التي تشنها إسرائيل على غزة خلقت كارثة إنسانية، حيث يتعرض نصف السكان البالغ عددهم نحو 2.2 مليون نسمة لخطر المجاعة، ويفوق 90 % منهم يعيشون بنظام غذاء غير كافٍ.[28]

صرح كبير الاقتصاديين في برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة "عارف حسين"، إن سكان غزة يواجهون الكارثة الإنسانية على الإطلاق، حيث إن نصف السكان على الأقل معرضون للمجاعة، حيث يواجه 20% منهم حالاً أو شبه مجاعة. وقال حسين: "أنا أفعل هذا منذ حوالي 20 سنة، لم أرَ شيئاً كهذا من قبل، ليس فقط من حيث الحجم، ولكن أيضاً من حيث الشدة، إنه أمر غير مسبوق من حيث الحجم، وأيضاً من حيث الشدة".[29]

يكمن المُنعطف الجوهري الذي أدى إلى انكسار حدة المجاعة في شمال غزة في تلك الواقعة التي هزت الضمير العالمي؛ حين استهدف القصف الإسرائيلي في الأول من نيسان 2024م قافلة عمال الإغاثة التابعة لـ "المطبخ المركزي العالمي" (WCK) أثناء توجههم نحو الشمال. ورغم تبرير جيش الاحتلال للحادثة بأنها وقعت "عن طريق الخطأ"، إلا أن مقتل العمال السبعة في دير البلح فجّر موجة غضبٍ دولي عارم وضغوطاً سياسية غير مسبوقة على إسرائيل. لقد كان هذا الدم النازف من متطوعين أجانب هو "الثمن الباهظ" الذي أجبر الاحتلال على تخفيف قيود الحصار وتدفق المساعدات، مما يثبت أن استمرار المجاعة قبل ذلك كان قراراً سياسياً يمكن الرجوع عنه، وليس ضرورة عسكرية.

المجاعة الثانية في شمال غزة

تزامنت إرهاصات المجاعة الثانية في شمال قطاع غزة مع الشروع في تنفيذ ما عُرف بـ "خطة الجنرالات"؛ تلك الاستراتيجية التي نُذرت لو اكتملت فصولها لإحداث كارثة إنسانية غير مسبوقة. وتستند هذه الخطة في جوهرها إلى إحكام حصارٍ مطبق يستهدف تحويل الشمال إلى "منطقة قتل" أو "منطقة مغلقة"، مع توظيف التجويع كسلاح استراتيجي ووسيلة ضغطٍ بربرية لإجبار السكان على التهجير القسري. إن الربط بين الحرمان من الغذاء والتهجير في هذه الخطة يثبت نية الاحتلال في تفريغ الأرض عبر تخيير المدنيين بين الفناء جوعاً أو النزوح اقتلاعاً.

تنص الخطة منع إمدادات الماء والغذاء بشكل كامل عن السكان الذين قدّرت الخطة عددهم بـ 300,000 (400,000 بحسب الأمم المتحدة)، مع إعطائهم مهلة أسبوع لمغادرة المنطقة، قبل إعلانها منطقة عسكرية مغلقة، ثم يتم اعتبار كل مَن رفض المغادرة مقاتلاً من حركة "حماس"، فيكون مصيره إمّا القتل، وإمّا الاعتقال على يد جيش الاحتلال، وإمّا الموت جوعاً. وتدعو الخطة إلى سيطرة إسرائيل على الشمال لفترة غير محددة حتى تشكيل إدارة للقطاع مستقلة عن حركة "حماس"، بحسب التعبيرات الإسرائيلية، والتي تعني طبعاً أن تكون مستقلة عن أيّ مرجعية وطنية فلسطينية.

---

[27] Abu Sitta, S. (2023). Ibid. P2.

[28] ستاك، ليام، جوبتا، جايا، و بشير، أبو بكر. (2024م). الحرب وخطر المجاعة في غزة. آفاق سياسية، ع 145، ص58.

[29] ستاك، ليام، جوبتا، جايا، و بشير، أبو بكر. (2024م). مرجع سابق، ص58.

وأخبر نتنياهو لجنة الخارجية والدفاع في الجلسة المغلقة أنه يدرس الخطة إلى جانب أفكار أُخرى قُدّمت إلى المجلس الوزاري المصغر للحرب.[30]

في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2024م، اقتحمت قوات الجيش الإسرائيلي مخيم جباليا الذي يُعتبر مركز محافظة شمال غزة، والمنطقة الأكثر كثافة سكانية فيها، وعلى تماسٍ مع مناطق شمالي مدينة غزة، وحاصرته من الجهات كافة. وترافقت العملية العسكرية مع أوامر جديدة لسكان الشمال بالمغادرة نحو الجنوب، في الوقت الذي أنشأت فيه قوات الاحتلال حواجز لتفتيش النازحين والتحقيق معهم واعتقال مَن تشكّ في انتمائه إلى المقاومة، وهو ما جعل كثيرون من المراقبين يرون أن ما يجري هو تطبيق لخطة الجنرالات.[31]

لم يطل أمدُ هذه الموجة من المجاعة؛ إذ كان للضغوط المكثفة التي مارستها الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس "جو بايدن" الأثر الحاسم في كسر حدة الحصار والتجويع. فقد شكل هذا الحراك السياسي عنصراً مرجحاً أجبر الجانب الإسرائيلي على الرضوخ لمتطلبات الإغاثة، والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية بكمياتٍ أكبر نحو الشمال؛ الأمر الذي أدى إلى انفراجةٍ جزئية أنهت حالة المجاعة القائمة. ويؤكد هذا التحول الملموس أن استمرار سلاح التجويع كان رهناً بـ الغطاء السياسي، وأن رفعه لم يكن نتاج صحوة ضميرٍ قانونية، بل استجابةً لضغوطٍ دولية قاهرة حالت دون اكتمال فصول الكارثة.

قام وزير الخارجية والدفاع الأميركيان، أنتوني بلينكن ولويد أوستن، بتوجيه رسالة وُصفت بأنها شديدة اللهجة إلى وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك يوآف غالانت، ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، يطالبان فيها إسرائيل بتنفيذ خطوات لتحسين الوضع الإنساني في القطاع خلال 30 يوماً، وحذّرا من أن بقاء الوضع على ما هو عليه ستكون له تداعيات شديدة على إرساليات السلاح الأميركي إلى إسرائيل. بعد ذلك، أمر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الجيش الإسرائيلي سراً بالاهتمام بإدخال 250 شاحنة مساعدات يومياً إلى القطاع استجابةً للطلب الأميركي.[32]

المجاعة الكبرى التي اجتاحت قطاع غزة بأكمله

في 2 مارس 2025م، أنهى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اتفاق وقف إطلاق النار الذي أُبرم في يناير 2025م، وأعلن وقف دخول جميع البضائع والإمدادات إلى قطاع غزة. وصرّح رئيس الوزراء بأن هذا القرار جاء بسبب رفض حركة حماس مقترحًا لتمديد المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى. وبالتالي، لم تدخل أيّ شاحنات مساعدات إلى غزة بين 2 مارس و18 مايو 2025م، مما أدى إلى توقف وصول المواد الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء والوقود ومعدات الإيواء، إلى الفلسطينيين في القطاع. وفي 3 مارس 2025م، أكدت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن "الوصول الإنساني وتوصيل المساعدات الإنسانية دون عوائق أمرين حاسمين لبقاء الفلسطينيين على قيد الحياة ولضمان عمل الخدمات الأساسية والمرافق الصحية"، محذّرة من أن غزة لم تعد قادرة على البقاء في وضعها الحالي، حيث لا تُلبّى الاحتياجات الأساسية للمدنيين.[33]

أعلنت الأمم المتحدة وخبراء دوليون، رسميًا وللمرة الأولى، في 22 آب/أغسطس، تفشّي المجاعة على نطاق واسع في قطاع غزة. وأصدرت منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بيانًا مشتركًا في جنيف، أكدت فيه أن أكثر من نصف مليون شخص في غزة يعانون من المجاعة، وشددت المنظمات على ضرورة أن تضمن إسرائيل "توفير الغذاء والإمدادات الطبية لسكان

[30] شاهين، حسن. (2025م). خطة الجنرالات من توسعة غزة إلى عودة الاحتلال. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 141، ص87.

[31] شاهين، حسن. (2025م). مرجع سابق، ص87.

[32] المرجع نفسه، ص87.

[33] Independent International Commission. Op. Cit. P37.

غزة دون عوائق، للحدّ من الوفيات الناجمة عن الجوع وسوء التغذية." وأضافت أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص الغذاء في قطاع غزة قد تضاعف ثلاث مرات، داعية إلى وقف فوري لإطلاق النار.[34]

كما أعلنت منظمة الصحة العالمية أن المجاعة تنتشر في جميع أنحاء قطاع غزة، مشيرة إلى أنها المرة الأولى التي يتم فيها رصد تفشّي المجاعة في منطقة الشرق الأوسط. أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" أن المجاعة في غزة تُعد كارثة من صنع الإنسان، وطالب إسرائيل بضمان توفير الغذاء والإمدادات الطبية لسكان غزة، مؤكدًا أنه لا يمكن استمرار هذا الوضع دون محاسبة، ومشددًا على ضرورة وقف فوري لإطلاق النار وضمان وصول المساعدات الإنسانية. كما أعلن المفوض العام لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فيليب لازاريني، أن المجاعة في غزة متعمّدة، وأنها نتيجة مباشرة لحظر إسرائيل إدخال الغذاء والمواد الأساسية إلى القطاع على مدى أشهر.[35]

اقترحت الولايات المتحدة في إطار سعيها لمعالجة أزمة المجاعة القائمة خطة لإنشاء "مؤسسة غزة الإنسانية" (GHF) لتتولى مهمة الإشراف على توزيع المساعدات، متجاوزة بذلك آلية الأمم المتحدة الحالية. تأسست مؤسسة غزة الإنسانية في فبراير 2025م وبدأت عمليات التوزيع في أواخر مايو 2025م. أثير جدل واسع حول هذه المؤسسة بشأن حيادها وطريقة عملها. هذه المؤسسة تحولت فعليًا إلى مصائد موت، تستهدف المدنيين وطالبي المساعدات بشكل متكرر. لم تتوقف المجاعة بشكل كامل وفعّال إلا بعد تصاعد الضغط الدولي والإقليمي، هذا الضغط هو الذي ساهم في إدخال المساعدات بالشاحنات بكميات كبيرة ومستدامة. وسنتناول تفاصيل هذه المؤسسة وفشلها الذريع، وتبعات الضغط الدولي الذي أدى للهدنة، بشكل أعمق في المطلب القادم.

ثالثاً: استهداف قوافل ومخازن المساعدات وعمليات الإغاثة

تؤكد المادة 23 من اتفاقية جنيف الرابعة على الالتزام القطعي بالسماح بمرور الشحنات الإغاثية ذات الطابع الإنساني المحايد، وفي مقدمتها الغذاء والدواء والمستلزمات الحيوية، لضمان بقاء السكان المدنيين في مناطق النزاع المسلح. ولا يقتصر القانون الدولي على إباحة هذا المرور، بل إن عرقلة وصول هذه المساعدات أو استهداف قوافلها ومنشآتها يُصنف كـ جريمة حرب صريحة؛ تضع مرتكبيها تحت طائلة المسؤولية الجنائية الدولية، باعتباره انتهاكاً صارخاً لحق الإنسان الأصيل في الحياة.

ويؤكد القانون الدولي الإنساني على ضرورة الالتزام بقبول أعمال الإغاثة ذات الطابع الإنساني والغير المتحيز المخصصة للسكان المدنيين وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، ويحث القانون أطراف النزاع الحفاظ على شروط تسمح للسكان المدنيين بتأمين معاشهم، لاسيما بالامتناع عن اتخاذ أيّ تدبير يستهدف حرمانهم من موارد تموينهم أو الوصول إلى زراعتهم أو أراضيهم الصالحة للزراعة، أو حرمانهم بصفة عامة من المواد التي لا غني عنها لبقائهم. وقد اعتبرت لجنة حقوق الإنسان في القرار 1996م / 73 العرقلة المتعمدة لمؤن الإغاثة الإنسانية للمدنيين "جريمة بحق الكرامة الإنسانية".[36]

وينص القانون الدولي الإنساني على أن المنظمات الإنسانية غير المتحيزة لها الحق في تقديم خدماتها بهدف الاضطلاع بأنشطة إنسانية، لا سيما عندما لا تُلبّى احتياجات السكان المتضررين من أطراف النزاع المسلح. وقد نصّت المادة 70، الفقرة 1، على هذا الحق، مشترطةً موافقة الأطراف المعنية على هذه الأعمال. كما أكدت المادة ذاتها أن عروض الإغاثة التي تتوفر فيها الشروط المذكورة لا يجوز اعتبارها تدخلاً في النزاع المسلح أو أعمالاً غير ودية.[37]

---

[34] خلف، عبد الباسط. (2025م). مرجع سابق، ص399.

[35] المرجع نفسه، ص399.

[36] الجنايني، علاء. (2025م). مرجع سابق، ص1469.

[37] المادة 70 الفقرة 1 من البروتوكول الاختياري الأول الملحق باتفاقيات جنيف 1977 م.

بمجرد الموافقة على عمليات الإغاثة الإنسانية غير المتحيزة، يتعين على أطراف النزاع المسلح التي تحتفظ بحق مراقبة الطابع الإنساني لشحنات الإغاثة أن تسمح بمرور مواد الإغاثة الإنسانية، وتسهّل مرورها بسرعة وبدون عرقلة. أما الطرف المحاصَر، الذي لا يستطيع توفير الإمدادات الأساسية لبقاء السكان المدنيين الخاضعين لسيطرته على قيد الحياة، فيتعين عليه أن يوافق على عمليات الإغاثة الإنسانية لصالح المدنيين.[38]

وترى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنّ الالتزام بتيسير عمليات الإغاثة هو التزام غير مشروط، وأنّ سلطات الاحتلال يجب أن تتعاون بإخلاص في التنفيذ السريع والدقيق لهذه العمليات، وباختصار ليس على دولة الاحتلال واجب الموافقة فحسب، ولكن يجب أيضًا أن تطلب المساعدة الإنسانية وتيسر توفيرها بفاعلية.[39]

لقد استمرت إسرائيل في تجاهلها الصارخ للقوانين والمواثيق الدولية، حيث لم تتردد في استهداف وقصف مخازن ومراكز توزيع المساعدات، وقصف أيّ موقع يحاول تقديم العون أو توفير الاحتياجات الأساسية للسكان. كما تعَّرضَ عمال الإغاثة للقصف الإسرائيلي. هذا الاستهداف الممنهج لم يترك أحدًا بمنأى عن الخطر، ممّا يؤكد عدم اكتراث إسرائيل بأيّ من القوانين الدولية.

في وقت مبكر من 26 يناير 2024م، اعتبرت محكمة العدل الدولية أن "الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة معرض لخطر التدهور بشكل خطير قبل أن تصدر المحكمة حكمها النهائي". وقد أمرت المحكمة إسرائيل بـ "اتخاذ تدابير فورية وفعالة لتمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية العاجلة" في غزة. ومع ذلك، استمرت القيود الصارمة والتدخلات في دخول المساعدات الإنسانية، إلى جانب الهجمات على القوافل الإنسانية، حتى بعد صدور الأمر. وقد أسفرت بعض هذه الهجمات عن وقوع إصابات أو تدمير للمساعدات. فعلى سبيل المثال، في حادثة أبلغت عنها وكالة الأونروا في 5 فبراير 2024م، تعرضت قافلة غذائية تابعة للأونروا مكونة من 10 شاحنات كانت تسير على طريق الرشيد من جنوب غزة إلى شمالها لإطلاق نار من القوات البحرية الإسرائيلية.[40]

واجهت عملية الإغاثة تحديات جمة، بسبب محدودية المساعدات التي سُمح بدخولها، والصعوبة البالغة في إيصالها، والمخاطر التي تعرض لها عمال الإغاثة؛ فقد واصلت المؤسسات الدولية جهودها الحثيثة لتوفير الحد الأدنى من المستلزمات الضرورية للسكان. لقد أبدت هذه المؤسسات إصرارًا لافتًا في الاستمرار بالعمل رغم جسامة تلك العقبات.

يشير المسؤولون والخبراء الذين يكافحون من أجل معالجة هذه الأزمة الإنسانية إلى عدد من الأسباب الرئيسية، بما في ذلك: التأخير عند نقاط التفتيش التي تسيطر عليها إسرائيل والضغط ضد قوافل المساعدات، ولوائح إسرائيلية غير واضحة أو غير ضرورية بشأن المواد المسموح بها أو المحظورة (ما يسمى بالمواد ذات الاستخدام المزدوج)، وانهيار النظام المدني، مدفوعاً بـ "اليأس المطلق". القيود الإسرائيلية على عدد نقاط الدخول البرية واستهداف الشرطة المدنية المسؤولة عن حماية قوافل المساعدات.[41]

في الفترة من 7 أكتوبر 2023 حتى 23 يوليو 2025، تم تأكيد مقتل أكثر من 330 من أعضاء فريق الأونروا. تأثرت 311 منشأة تابعة للأونروا (أيّ ما يقارب جميع المنشآت) بالحملة العسكرية الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر 2023. ومن الجدير بالذكر أنه في 28 أكتوبر 2024، صوّت الكنيست على سن قانونين دخلا حيز التنفيذ في 30 يناير 2025م، يحظران فعليًا عمليات الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ويمنعان أيّ اتصال بين الأونروا والمسؤولين الإسرائيليين. وفي يناير 2025م، قامت إسرائيل بتقصير مدة جميع تأشيرات موظفي الأونروا الدوليين. كما أمرت إسرائيل الأونروا بإخلاء جميع مقارها في القدس الشرقية المحتلة ووقف عملياتها فيها بحلول 30

---

[38] المادة 23 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949مم م.

[39] الجنايني، علاء. (2025م). مرجع سابق، ص1489.

[40] Independent International Commission. Op. Cit. P57.

[41] روبوك، ويليام. (2024م). مخاطر المجاعة في غزة: دول الخليج وتكثيف جهود الرد، آفاق سياسية، ع 14، ص42.

يناير 2025م. وقد أفادت الأونروا بأن القليل من موظفيها الدوليين المتبقين غادروا غزة في مارس 2025م، ولم يُسمح لأيّ موظف دولي بدخول غزة بعد ذلك.[42]

لم يقتصر العدوان الإسرائيلي على استهداف عمال الإغاثة وشحنات المساعدات فحسب، بل توسع ليشمل استهداف المدنيين العُزّل الذين ينتظرون هذه المساعدات. وتحولت أماكن التوزيع إلى مسرح لمجازر دامية بحق الجائعين والباحثين عن لقمة العيش. ولتوضيح حجم هذه الممارسات، سنستعرض بعض الأمثلة البارزة على استهداف قوافل المساعدات ومنظريها:

1. مجزرة لقمة العيش: "دوار النابلسي"

في التاسع والعشرين من شباط 2024م، استحال "دوار النابلسي" غرب مدينة غزة حيث تجمهر آلاف المدنيين الذين نهش الجوع أجسادهم إلى مسرحٍ لواحدة من أكثر الجرائم دموية في التاريخ المعاصر. ويظل هذا اليوم محفوراً في الذاكرة بوجعٍ لا يُمحى، كونه جسّد عملية قتلٍ متعمدة لم يكن دافع ضحاياها سوى الرغبة الفطرية في البقاء ومجابهة الحصار القاتل.

لقد تحول مشهد انتظار "شاحنات الطحين" إلى حمامِ دمٍ مروع، حيث اختلطت حبات الدقيق بدماء الجوعى في مشهدٍ سريالي صادم. وحصدت هذه المجزرة أرواح ما يربو على 118 شهيداً، وخلّفت أكثر من 760 جريحاً، لتظل شاهدةً على استراتيجية "إعدام الجياع" التي انتهجها الاحتلال في محاولة لإذلال الإرادة الفلسطينية وتحطيم صمودها.

2. مجزرة "دوار الكويت": إعدام في حفرة الانتظار

تُعد مجزرة "دوار الكويت" أحد أحلك الفصول في سجل استهداف الجياع، حيث تكررت حوادث الإعدام الميداني في تلك المنطقة تحديداً خلال آذار 2024م. وفي واحدة من تلك الليالي التي تخطت حدود الوصف، احتشد مئات المدنيين المتضورين جوعاً في محيط الدوار، لاجئين إلى تجويفٍ أرضي عميق (حفرة) اتخذوه ساتراً يحتمون به من رصاص القناصة المتربصين، بانتظارِ شاحنةٍ قد تجود بلقمة العيش.

وفي لحظة غدرٍ خاطفة، استُهدفت الحفرة مباشرةً بوابلٍ من القذائف لا يقل عن أربع، أعقبها صبُّ نيرانٍ كثيفة وممنهجة. وما إن هدأ الضجيج، حتى استُحيل الساترُ مقبرةً جماعية تغصُّ بجثامين الشهداء.

ولم تتوقف المأساة عند حد القتل، بل امتدت لتشمل "إعدام الناجين"؛ فكل من نازعته إنسانيته لإنقاذ جريحٍ أو انتشال شهيد، كان يُقابل برصاصةٍ تُلحقه بالركام، في إصرارٍ واضح ليس فقط على القتل الجماعي، بل على وأدِ أي محاولةٍ للإبقاء على الحياة.

3. مجزرة زيكيم: فخ الموت ومحو الأثر

شهد محيط منطقة "زيكيم" في تموز 2025م فاجعةً كبرى، حيث نُصبت شراك الموت للمدنيين الباحثين عن لقمة العيش. لم يكن الاستهداف عشوائياً، بل كان مجزرةً مبيتة استدرجت مئات الآلاف من المتضورين جوعاً، بينهم نساء وأطفال، ليكونوا هدفاً مباشراً للقذائف والرصاص. أسفر هذا الهجوم الغادر عن ارتقاء ما يزيد على 50 شهيداً وإصابة نحو 500 آخرين، محولاً مسارات الإغاثة إلى ساحات إعدام مفتوحة تؤكد استخدام التجويع كسلاح استراتيجي للإبادة.

ولم تنتهِ فصول المأساة عند القتل؛ إذ تبعتها جريمة "طمس الأدلة" الممنهجة. فبينما كان ذوو الشهداء يحاولون انتشال أشلاء أحبائهم، تدخلت الجرافات العسكرية تحت حماية الدبابات لتقوم بنبش الأرض وحفر أخدودٍ عظيم. وبلا أي مراعاة لحرمة الموت، جرفت تلك الآليات الأجساد المُضرجة بالدماء وألقتها في جوف الحفرة وطمرتها بالركام حتى استوت بالأرض. كان هذا المحو المادي محاولةً يائسة لاغتيال الحقيقة، وحرمان الضحايا من الهوية ومن شواهد قبور تحمل أسماءهم، لتتحول المنطقة إلى مقبرة جماعية صامتة تواري تحت ترابها تفاصيل واحدة من أبشع جرائم العصر.

---

[42] Independent International Commission. Op. Cit. P40.

4. مؤسسة غزة الإنسانية": مصائد الموت في حرب التجويع

لم تكن مراكز توزيع المساعدات التابعة لـمؤسسة غزة الإنسانية إلا واحدةً من أقسى مصائد الموت وأشدها غدراً في تاريخ الحروب المعاصرة؛ حيث استُحيلت تلك النقاط إلى ميادين لـ 'إعدام الجوعى' بصفةٍ يومية وممنهجة، مُستغلةً أمعاء المدنيين الخاوية لاستدراجهم نحو حتوفهم في جريمةٍ ضد الإنسانية يندى لها جبين البشرية.

وصف المكتب الإعلامي الحكومي في غزة "مؤسسة غزة الإنسانية" بأنها "تواصل زراعة الموت واستهداف المُجوّعين المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة بشكل ممنهج. ودان المكتب استمرار المؤسسة في المساهمة الفعلية في زراعة الموت وارتكاب جرائم إعدام ميدانية ممنهجة في حقّ المدنيين الفلسطينيين المُجوّعين، من خلال ما بات يُعرف بمراكز توزيع المساعدات، والتي تحولت فعلياً إلى "مصائد موت جماعي، وأشار إلى أن إطلاق النار المباشر على المُجوّعين المحتشدين عند تلك النقاط من قوات الاحتلال الإسرائيلي والشركة الأميركية التي تدير هذه المواقع، أدى إلى استشهاد أكثر من 580 مدنياً، وإصابة أكثر من 4200 آخرين، ووجود 39 مفقوداً.[43]

قال المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني إن توزيع المساعدات في غزة أصبح "مصيدة للموت"، وشدد على ضرورة أن ترفع إسرائيل "الحصار وأن تسمح بدخول المساعدات وتوزيعها بأمان ودون عوائق تحت إشراف الأمم المتحدة".[44]

يتّضح من خلال تحليل هذا المبحث أن سياسة الحصار المفروضة على قطاع غزة، وما تفرّع عنها من قطع مُعلَن لمقومات الحياة، وخلق بيئة مجاعة ممنهجة، واستهداف مباشر لعمليات الإغاثة، لا تُعدّ مجَرد تدابير أمنية أو عسكرية، بل تُشكّل نمطًا مركّبًا من الإهلاك الجماعي، يُمارس بحق جماعةٍ وطنيةٍ محددةٍ، في ظروف يُفترض فيها الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، مما يُعزز من اكتمال الركن المادي والمعنوي لجريمة الإبادة الجماعية.

المبحث الثالث

الهندسة الديموغرافية والتهجير القسري:

السياسات الإسرائيلية لاقتلاع النسيج السكاني ونقله جماعياً

يُمثّل التهجير القسري أحد أعتى الانتهاكات الجسيمة التي تفتك بالسكان المدنيين في أتون النزاعات المسلحة، إذ لا تقتصر آثاره على اقتلاع الإنسان من أرضه، بل تمتد لتضرب عمق الهوية الوطنية وتُبدد النسيج الاجتماعي للمجتمع المستهدف. وفي الحالة الفلسطينية، لم يكن التهجير يوماً حدثاً عارضاً، بل استحال إلى عقيدةٍ استعمارية ممنهجة انتهجها الاحتلال الإسرائيلي منذ نكبة عام 1948م، لتتوالى فصولها في الضفة الغربية وقطاع غزة بصورٍ شتى.

ومع انفجار الحرب في تشرين الأول 2023م، طفت هذه السياسات على السطح بضراوةٍ غير مسبوقة، مُتجسدةً في مخططات التفريغ الديموغرافي لقطاع غزة؛ حيث تضافرت الآلة العسكرية مع الأوامر الإدارية القسرية لخلق بيئةٍ طاردة للوجود الفلسطيني، تهدف في جوهرها إلى فرض واقعٍ جديد يمحو الجغرافيا ويُبدل ملامح الأرض، بما يخدم الغايات النهائية لسياسة الإبادة والترحيل.

مع مهاجمة الجيش الإسرائيلي قطاع غزة، عمدت إسرائيل إلى إلقاء العديد من المنشورات إلى أهالي القطاع، تحذرهم من أن مناطق إقامتهم أصبحت مناطق قتال وليست بعيدة عن استهداف الدفاعات الجوية الإسرائيلية وأشكال القصف المدفعي؛ وهذا يتعارض مع نص المادة 7 الفقرة 1/د من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تنص على أن "الإبعاد والنقل القسري للسكان هو جريمة ضد الإنسانية"، بينما تنص الفقرة 2/د من نفس المادة على تعريف

---

[43] خلف، عبد الباسط. (2025م). مرجع سابق، ص338.

[44] أخبار الأمم المتحدة. (2025م، 1 يونيو). الأونروا: توزيع المساعدات في غزة أصبح "مصيدة للموت".
https://news.un.org/ar/story/2025/06/1142066م/

الإبعاد والتهجير القسري بأنه "ترحيل الأشخاص المحميين قسراً من المنطقة التي يجدون فيها بصفة مشروعة بالطرد أو بأيّ فعل قسري آخر دون مبررات يسمح بها القانون الدولي".[45]

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب رئيسية، وهي:

أولاً: مخططات التهجير القسري إلى مصر والدول الأخرى

في الأيام الأولى التي تلت 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023م، تزايدت التوجّسات بشأن وجود مخطط إسرائيلي لتهجير الفلسطينيين من غزة إلى مصر جنوباً، وهو ما ساهمت فيه تصريحات علنية لأعضاء في الحكومة والكنيست الإسرائيليين عن مسألة التهجير، مثل دعوة عضو الكنيست عن حزب الليكود أريئيل كالنر إلى إحداث نكبة في غزة تفوق نكبة 1948م؛ وقد تكررت تلك النغمة بكثافة في الإعلام الإسرائيلي وبشكل يومي على لسان كتّاب ومحللين، لكن الفعل يبقى دائماً أكبر دلالةً وأثراً من القول، إذ إن الحرب الإسرائيلية اللاإنسانية ، والإمعان في القتل واستهداف المدنيين والبُنى التحتية، هي أمور تشير إلى أن إسرائيل تدفعهم قسراً للهرب من الجحيم الذي خلقته، ويكون مكان الهروب بالضرورة هو مصر، الدولة الوحيدة التي تحدّ القطاع غير دولة الاحتلال.[46]

مخطط التهجير نحو مصر

تسببت حرب الإبادة الإسرائيلية في تشريد 2.1 مليون فلسطيني، وهو ما يمثل حوالي 91% من سكان قطاع غزة. وقد تركزت عمليات التهجير القسري على مناطق شمال القطاع تحديداً؛ فبعدما أصدر الجيش الإسرائيلي في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023م أمراً بإخلاء محافظتَي غزة وشمال غزة، تقلص عدد السكان في المحافظتين من 1.1 مليون نسمة إلى نحو 400,000 فقط. ونتيجة لذلك، تم حشر معظم سكان القطاع في المناطق الجنوبية، تحديداً رفح ودير البلح.[47]

لقد تعمدت إسرائيل تهجير السكان قسرياً كجزء لا يتجزأ من مخطط إسرائيلي أوسع يهدف إلى التخلص من معضلة قطاع غزة. وتأكيداً لذلك، أصدرت وزارة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ورقة تناقش فيها سبل التعامل مع السكان المدنيين في القطاع، وتطرح خيارات لتحقيق تغيير جذري تدعم أهداف الحرب. تكمن خطورة هذه الورقة في توصيتها بـ "الحل الأمثل" عبر إجلاء المدنيين من غزة إلى سيناء، وهو مقترح يتردد صداه في تصريحات علنية لعدة مسؤولين إسرائيليين، أبرزهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.[48]

" في 13 أكتوبر 2023م، بعد أقل من أسبوع على بدء الحرب الأخيرة على قطاع غزة، أصدرت وزارة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ورقة تناولت فيها كيفية التعامل مع السكان المدنيين في غزة والخيارات المطروحة لحل هذه المسألة بما يضمن إحداث تغيير جذري في القطاع. وبحسب الورقة، فإن الحل الأمثل ضمن هذه الخيارات هو إجلاء السكان المدنيين عن القطاع إلى سيناء، الذي سيحقق نتائج استراتيجية إيجابية وطويلة الأمد لمصلحة إسرائيل.

تضمن مشروع إخلاء السكان النقاط الآتية:

- مرحلة أولى: إنشاء مدن خيام في منطقة سيناء، وإنشاء ممر إنساني لتسهيل إجلاء المدنيين.
- تحويل مناطق الخيام إلى مدن وتوطين الفلسطينيين في شمالي سيناء.
- إقامة منطقة عازلة خالية بعمق عدة كيلومترات داخل الأراضي المصرية.
- إقامة منطقة عازلة أمنية داخل الحدود الإسرائيلية في المنطقة المحاذية للحدود مع مصر.
- عدم السماح بعودة السكان المدنيين إلى السكن قريبًا من الحدود الإسرائيلية.

---

[45] محمد، سمر إبراهيم. (2024م). مرجع سابق، ص285.

[46] شاهين، حسن. (2025م). مرجع سابق، ص89.

[47] بدر، أشرف. (2025م). قطاع غزة بين التهجير الطوعي والتهجير القسري 2024م - 1967. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 142، ص286.

[48] "ورقة وزارة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية: الحل الأمثل هو إجلاء سكان غزة إلى سيناء"، "مؤسسة الدراسات الفلسطينية"، 31 / 10/ 2023م. في الرابط الإلكتروني التالي: https://2u.pw/yzCoVFoY

- دعوة الولايات المتحدة ودول أوروبية للضغط على مصر لفتح معبر رفح أمام المدنيين.
- توفر السعودية دعم مالي لنقل السكان الذين لا يرغبون الاستقرار في سيناء إلى دول أُخرى.

وخلصت الورقة إلى أنه يمكن الضغط دوليًا على كل من مصر وتركيا وقطر والسعودية والإمارات من أجل تمويل المبادرة، إمّا من ناحية الموارد، وإمّا من ناحية استيعاب المهجرين".[49]

وبما أن السكان عادة يُجبرون على النزوح خلال الحرب، فإن قوات الاحتلال اعتمدت أساليب ممنهجة لتحقيق هذا الهدف. فبدأت الأصوات الإسرائيلية تتعالى مطالبة بفتح ممرات آمنة تسمح بخروج المدنيين إلى مصر في دعوة واضحة لتهجير السكان، وهي دعوات تحمل في ظاهرها طابعًا إنسانيًا، يتماشى مع مبادئ القانون الدولي الإنساني. لكن التصريحات الصادرة بهذا الشأن تكشف تباينًا في الهدف من فتح هذا الممر، إذ هناك فرق شاسع بين المطالبة بممر آمن لإدخال المساعدات الإنسانية، وبين المطالبة بممر آمن يسهل خروج المدنيين، فالأول إنساني، والثاني يعني خروج السكان وإفراغ القطاع.[50]

الرفض المصري للتهجير

حاولت إسرائيل دفع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى الموافقة على استيعاب اللاجئين من قطاع غزة في مصر، في مقابل شطب ديون مصر لدى البنك الدولي. وفي هذا الإطار، توجّه رئيس الحكومة، مؤخراً، إلى زعماء دوليين، وطلب منهم إقناع الرئيس السيسي بالفكرة، لأنها الحل الأفضل. كما طُرحت فكرة أُخرى، هي إجلاء الجرحى الفلسطينيين بالبواخر، وإنشاء مستشفى ميداني في مصر.[51]

" في 18 تشرين الأول/أكتوبر2023م، عقد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مباحثات في القاهرة مع المستشار الألماني أولاف شولتز، تلاها مؤتمر صحافي ألقى فيه السيسي كلمة بدأها بالقراءة من ورقة، ثم تحدث بشكل مرتجل، وعبَّر بمفرداته وحتى نبرة صوته عن مدى القلق والتوجس المصري من فكرة التهجير، وأشار إلى أن هذه المسألة أخذت حيزاً من مباحثاته مع شولتز، الأمر الذي يوضح بأن الموضوع ربما يكون أكثر من قلق وتوجُّس، وأن هذه المسألة كانت محل تداول في الأروقة الدولية في ذلك الوقت. وقال السيسي: "نَقْل المواطنين الفلسطينيين من القطاع إلى سيناء هو عبارة عن نقل فكرة المقاومة، من قطاع غزة إلى سيناء، وبالتالي تصبح سيناء قاعدة للانطلاق بعمليات ضد إسرائيل، وفي هذه الحالة سيكون من حقّ إسرائيل الدفاع عن نفسها وعن أمنها القومي، فتقوم كرد فعل بتوجيه ضربات إلى الأراضي المصرية، مصر حرصت على السلام بإخلاص، وبالتالي نحتاج لأن نساهم جميعاً بألَّا يتم تبديد الاستثمار الكبير الذي وضعناه بالسلام بفكرة غير قابلة للتنفيذ". ثم أضاف السيسي: "إذا كانت هناك فكرة للتهجير توجد صحراء النقب في إسرائيل، يمكن أن يتم نقل الفلسطينيين إليها حتى تنتهي إسرائيل من مهمتها المعلنة في تصفية المقاومة أو الجماعات المسلحة، "حماس والجهاد الإسلامي" وغيرها في القطاع، ثم بعد ذلك تعيدهم إذا شاءت". ثم أنهى السيسي تصريحه بالقول: "مصر فيها 105 ملايين إذا اقتضى الأمر أن أطلب من الشعب المصري الخروج للتعبير عن رفض هذه الفكرة فسترون ملايين من المصريين يخرجون للتعبير عن رفض الفكرة ودعم الموقف المصري في هذا الأمر".[52]

---

[49] حمودي، سناء. (2024م). التهجير القسري لسكان غزة: استكمال لمخططات الاقتلاع والتهويد الصهيونية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مج 21، ع10، ص72.

[50] سناء حمودي، الممر الآمن في غزة: ممر إنساني أم ترانسفير جديد؟ المدونات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 12 تشرين الأول/أكتوبر2023، https://www.palestine-studies.org/ar/> 202node/165437

[51] صحيفة يديعوت أحرونوت، 31 / 10 / 2023مم. مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 4144.

[52] يُنظر خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في الصفحة الرسمية للرئاسة المصرية، في تطبيق "يوتيوب"، في الرابط الإلكتروني التالي: https://www.youtube.com/watch?v=THj9T3lKky0&t=618s

هذا الاستطراد أثار كثيراً من الجدل في حينه، لكن من الممكن أنه فُهم خطأ، إذ ربما هو محاولة منه للرد على مَن يطالبونه بفتح الحدود وقد يكون شولتز أحدهم لاستقبال المدنيين الفلسطينيين حتى انتهاء الحرب إيفاءً بالالتزامات التي يمليها القانون الدولي على بلده، كأنه يقول إن كان القصد حماية المدنيين، فإن في إمكان إسرائيل أن تفتح الحدود من ناحيتها، وتستقبل المدنيين الفلسطينيين في صحراء النقب.[53]

اعتبرت أحزاب الموالاة في مصر أنَّ التصريحات الصادرة عن الرئيس عبد الفتاح السيسي تحمل دعوة إلى التظاهر، فحشدت لتظاهرات في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023م، وفعلاً خرجت تظاهرات في عدة مدن مصرية "تلبية لنداء الرئيس برفض تهجير الفلسطينيين".[54]

بعدها في 31 أكتوبر2023م صرّح رئيس الحكومة المصرية مصطفى مدبولي من مقرّ إحدى كتائب الجيش المصري في سيناء بأن: "مصر مستعدة لبذل ملايين الأرواح كي لا يقترب أحد من أيّ ذرة رمل من سيناء.[55]

توسيع مخطط التهجير لدول أخرى

برغم من الاصطدام بجدار الرفض العربي والدولي القاطع لمخططات تهجير سكان قطاع غزة نحو شبه جزيرة سيناء، إلا أن حكومة الحرب الإسرائيلية لم تبرح مكانها في البحث عن مساراتٍ بديلة لمشروع الترحيل القسري. إذ لا تزال الجهود الحثيثة تُبذل في كواليس القرار السياسي لإيجاد وجهاتٍ دولية أخرى تحت مسمياتٍ مضللة كـ "الهجرة الطوعية"، في إطار سياسةٍ استعمارية ممنهجة ترمي إلى تفريغ القطاع من أصحابه الأصليين. إن هذا الإصرار على تدويل عملية التهجير ليس إلا وجهاً آخر من وجوه الهندسة الديموغرافية التي تسعى لطمس الهوية الجغرافية والسياسية لقطاع غزة، وتحويل الوجود الفلسطيني فيه إلى أثرٍ بعد عين، في تحدٍ صارخ للقوانين الدولية التي تُحرّم اقتلاع الشعوب من ديارها.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2023م قدم نائبان في الكنيست الإسرائيلي، وهما داني دانون من حزب الليكود، ورام بن باراك من حزب هناك مستقبل، خطة لترحيل سكان غزة إلى الولايات المتحدة ودول أوروبية أُخرى من خلال آلية منظمة ومنسقة.[56]

لم تجد مخططات تهجير سكان القطاع إلى سيناء تجاوبًا عربيًا ودوليًا، لذلك تسعى حكومة الحرب الإسرائيلية لإيجاد بدائل محتملة لترحيل الفلسطينيين إلى دول أُخرى. في الإطار نفسه، اقترح الوزيران المتطرفان، بتسلائيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، ترحيل سكان غزة إلى دولة الكونغو. وفي شهر كانون الثاني/يناير 2024م، أشارت أنباء إلى مفاوضات تجريها الحكومة الإسرائيلية مع عدد من الدول الإفريقية في محاولة لإقناعها باستقبال الفلسطينيين المهجرين من قطاع غزة، في مقابل تقديم مساعدات مالية وعسكرية. ومن هذه الدول، الكونغو الديمقراطية ورواندا وتشاد. واستند الإسرائيليون إلى سابقة موافقة رواندا على استقبال مهاجرين غير شرعيين من المملكة المتحدة في سنة 2022م. ولاحقًا، نفت الحكومات الأفريقية المذكورة إجراء محادثات مع إسرائيل بشأن استقبال سكان من قطاع غزة. لكن هذه المقارنة لا تجوز حتمًا بين الحالتين، ففي قطاع غزة سكان أصليون يسعى مستعمرون لتهجيرهم خارج أرضهم، بينما في الحالة الثانية، مهاجرون غير شرعيين وصلوا إلى دولة لا يمكنها استيعابهم أو ترفض استقبالهم.[57]

---

[53] شاهين، حسن. (2025م). مرجع سابق، ص89.

[54] "مظاهرات بالقاهرة والمحافظات تلبية لنداء الرئيس برفض تهجير الفلسطينيين"، "الهيئة الوطنية للإعلام" في مصر، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023م، في الرابط الإلكتروني التالي:https://www.maspero.eg/egypt/2023

[55] "مصر.. رئيس الوزراء: مستعدون لبذل ملايين الأرواح من أجل حماية سيناء"، CNN عربية، 31 تشرين الأول 2023م، في الرابط الإلكتروني التالي:https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/10/31/egypt-pm مم

[56] حمودي، سناء. (2024م). مرجع سابق، ص75.

[57] المرجع نفسه، ص75-67.

إن فشل مخطط التهجير من القطاع في أثناء الحرب يعود إلى عدة أسباب في مقدمها الفاعلية الفلسطينية، وذلك بالتقاطع مع عدة أسباب بينها الموقف المصري الرافض للهجرة من قطاع غزة إلى سيناء، وكذلك الموقف الدولي الرافض والمتمثل في رفض الأوروبيين التعاون مع الإسرائيليين والاستجابة لمطالبهم باستقبال المهجرين من القطاع، وكذلك موقف إدارة الرئيس الأميركي "جو بايدن" العلني الرافض للتهجير.[58]

على الرغم من فظاعة المجازر المروعة التي ارتكبتها آلة الحرب الإسرائيلية بحق سكان قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023م، إلا أن المشهد الديموغرافي لا يزال في حالة مخاضٍ يصعب معها الحسم في المدى النهائي لتأثير هذه الحرب على حركات الهجرة الخارجية. فمن منظورٍ منهجي، ما زال من المبكر استخلاص النتائج النهائية أو الجزم بقدرة الاحتلال على فرض "الهجرة القسرية بعباءة طوعية"؛ وهي تلك الهجرة التي يحاول الاحتلال انتزاعها عبر تحويل قطاع غزة إلى مجالٍ جغرافي منكوب وغير قابل للحياة. إن تعمد تدمير البيئة العمرانية، وسحق البنية الصحية، واستنزاف مقومات البقاء الإنساني، يهدف في جوهره إلى وضع الفلسطيني أمام خيارين أحلاهما مُرّ، في إطار سياسةٍ تتوخى دفع السكان نحو الرحيل تحت وطأة اليأس، مما يجعل من أي هجرةٍ مستقبلية إن حدثت فعلاً ناتجاً عن إكراهٍ بنيوي وليس خياراً حراً.

ثانياً: الوسائل والأساليب التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي في نقل وتهجير السكان

أمر الجيش الإسرائيلي سكان غزة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من القطاع بـ "إخلاء" منازلهم فوراً في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023م. وقد أُعلنت هذه الإجراءات وكأنها لأجل سلامتهم، وعيَّن نتنياهو المناطق الجنوبية من غزة على أنها "مناطق آمنة". ومع ذلك، قام جيش الدفاع الإسرائيلي لاحقاً بتوسيع نطاق عملياته لتشمل المساحات الواسعة من جنوب غزة في شهر كانون الأول/ديسمبر، واختفت "المناطق الآمنة" فعلياً. ومما زاد الأمر سوءاً، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بهدم معظم المباني السكنية وتدمير البنى التحتية الاجتماعية، مما جعل من المستحيل على أولئك الذين تم "إخلاؤهم" العودة إلى ديارهم واستئناف نمط حياتهم السابق. تقودنا هذه الحقيقة إلى الاشتباه بأن "أمر الإخلاء" قد صُمم لخدمة الأهداف العسكرية الإسرائيلية وليس لمصلحة الفلسطينيين. وإذا كان الأمر كذلك، فإن ما حدث لم يكن إجراءً وقائياً مؤقتاً بل كان تهجيراً قسرياً.[59]

أسفرت العمليات العسكرية الإسرائيلية عن نزوح وتشريد أكثر من 1.9 مليون شخص (وهو ما يمثل حوالي 90% من السكان) في قطاع غزة، ونتيجة للعمليات العسكرية التي استُؤنفت في 18 مارس 2025م وأوامر الإخلاء التي صدرت منذ ذلك الحين عن قوات الأمن الإسرائيلية، تم تشريد أكثر من 280,000 شخص في غضون أسبوعين. وحتى تاريخ 23 يوليو 2025، وصل عدد الأشخاص الذين تم تشريدهم إلى 762,593 شخصاً، يواجهون باستمرار ظروف معيشية يائسة وغير إنسانية. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، فإنه حتى 23 تموز/يوليو 2025م، "تم حشر أكثر من مليوني شخص في قطاع غزة في مساحة تقل عن 45 كيلومتراً مربعاً، وهي مساحة مدينة غزة. في الوقت نفسه، بات 88 في المئة من مساحة القطاع إما يقع ضمن مناطق عسكرية إسرائيلية أو خاضعاً لأوامر إخلاء ونزوح".[60]

تتضافر أدوات التهجير القسري التي ينتهجها الاحتلال في قطاع غزة ضمن استراتيجية متكاملة لبيئة "طاردة للحياة"، تبدأ بالقصف العشوائي المكثف وتدمير المنشآت الحيوية والمآوي للقضاء على أي ملاذ آمن، وتتم عبر التدمير المنهجي لسبل العيش من مخابز ومحطات مياه وطاقة لجعل البقاء مستحيلاً. وتكتمل هذه السياسة بإصدار أوامر إخلاء جماعية قسرية وتقسيم القطاع عبر محاور عسكرية تعزل المناطق وتمنع العودة إليها، بالتوازي مع استخدام سلاح التجويع

---

[58] بدر، أشرف. (2025م). مرجع سابق، ص289.

[59] Sahara, T. (2024). Op. cit . p69.

[60] Independent International Commission. Op. Cit. P.37 .

ومنع المساعدات ونشر الأوبئة كأدوات ضغط ميدانية. كما يتم ترسيخ حالة الرعب من خلال استهداف "الممرات الآمنة" وتنفيذ الإعدامات والاعتقالات الميدانية، لفرض واقع جغرافي وديموغرافي جديد يرتكز على سلب الفلسطينيين حقهم في الاستقرار فوق أرضهم.

ثالثاً: الأوضاع الكارثية للنازحين في أماكن النزوح

أفاد نازحون من غزة لجنة حقوق الإنسان بأن ظروفهم المعيشية كانت غير إنسانية، وأبلغت إحدى الأمهات اللجنة بأنها كانت تقيم مع أطفالها الأربعة الصغار داخل قفص للكلاب مغطى من الأعلى لتوفير بعض الحماية من المطر والبرد. ويضطر آخرون إلى مشاركة الفراش مع ما يصل إلى عشرة أشخاص أو النوم بالتناوب. ونتيجة لذلك، يعاني العديد من الفلسطينيين، وخاصة الأطفال، من أمراض جلدية وعدوى وإسهال مزمن. وبحلول نهاية ديسمبر 2023م، تم تسجيل أكثر من 360,000 حالة من الأمراض المعدية، بما في ذلك التهابات الجهاز التنفسي الحادة، والتهاب السحايا، واليرقان، والقوباء، وجدري الماء، في مراكز الإيواء. وفي 19 ديسمبر 2023م، أفادت اليونيسف بأنه هناك كان هناك مرحاض واحد لكل 700 طفل في المتوسط. وبسبب نقص خدمات الصرف الصحي المناسبة، أصيب 100,000 طفل بالإسهال، الذي أصبح قاتلًا بشكل متزايد مع تفشي سوء التغذية. وفي 23 نوفمبر 2023م، أفادت منظمة أوكسفام بأن الأطفال حديثي الولادة حتى عمر ثلاثة أشهر كانوا يموتون بسبب انخفاض حرارة الجسم، والجفاف، والعدوى، في ظل غياب الدعم الطبي للأمهات، وعيشهن في ظروف مروعة دون مياه أو صرف صحي أو تدفئة أو غذاء.[61]

تتسم أوضاع النازحين في قطاع غزة بكارثية غير مسبوقة، حيث يعاني مئات الآلاف من تكدس بشري حاد في مراكز إيواء متهالكة وخيام بلاستيكية لا تقي برد الشتاء، وسط انعدام تام للخصوصية والأمان. وتتفاقم هذه المعاناة جراء انهيار المنظومة البيئية والصحية؛ إذ يشكل شح المياه النظيفة وتدهور الصرف الصحي "قنبلة موقوتة" أدت لانتشار الأوبئة الجلدية والمعوية والتهابات الجهاز التنفسي، في ظل مرافق طبية تفتقر لأدنى المستلزمات والأدوية الأساسية. على الصعيد المعيشي، تفرض سياسة التجويع واقعاً مأساوياً يتمثل في نقص حاد للغذاء وارتفاع جنوني في الأسعار، مما دفع الأطفال نحو سوء تغذية حاد أدى لوقوع وفيات. وبسبب منع غاز الطهي، تضطر الأسر لحرق النفايات كبديل للوقود، ما يضاعف المخاطر الصحية. وتكتمل حلقات هذه الأزمة بالصدمات النفسية العميقة الناجمة عن الفقد والتهجير، مع حرمان جيل كامل من التعليم الرسمي، مما يهدد بمستقبل يملؤه التجهيل والاضطرابات النفسية والاجتماعية في بيئة تفتقر لأدنى مقومات الكرامة الإنسانية.

رابعاً: الخطط الإسرائيلية للتهجير التي رافقت الحرب

لم تكن العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة مجرد رد فعلٍ ميداني، بل رافقتها حزمةٌ من التصورات الإستراتيجية والمخططات الممنهجة التي استهدفت في صميمها فرض التهجير القسري كواقعٍ حي، والسعي الحثيث نحو إعادة صياغة الواقع الديموغرافي والجغرافي للقطاع بصفةٍ دائمة. وقد تراوحت هذه الخطط بين طروحاتٍ جرى تداولها في أروقة صنع القرار والدوائر الرسمية، وبين إجراءاتٍ تنفيذية شُقّت طريقها فعلياً على أرض الميدان عبر القوة الغاشمة. وتتجلى ملامح هذه السياسة في مجموعة من المخططات التي اتخذت من العناوين العسكرية والتقنية ستاراً لتمرير أهدافها الجيوسياسية، ومن أبرزها:

1. خطة تفريغ غزة وشمالها

شهدت مراحل العمليات البرية تطبيقاً فعلياً ومكثفاً لهذه الخطة التي استهدفت في جوهرها تفريغ شمال قطاع غزة بالكامل من الوجود الفلسطيني؛ سعياً لتكريس واقعٍ عسكري يمنع أي شكلٍ من أشكال المقاومة أو الحضور المدني.

[61] Independent International Commission. Op. Cit. p34.

وقد ارتكزت آلية التنفيذ على توليفةٍ قسرية جمعت بين أوامر الإخلاء المتواترة وبين سياسة "الأرض المحروقة" التي استهدفت تدمير البنى التحتية والمستشفيات والمدارس، لتحويل الشمال إلى حيزٍ جغرافي غير قابل للحياة بكل ما للكلمة من معنى.

وعلى الرغم من نجاح هذه السياسة في دفع أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني نحو النزوح القسري باتجاه الجنوب، وسعي الاحتلال لتثبيت هذا الاقتلاع ومنع العودة؛ إلا أن الخطة اصطدمت بصخرة الصمود الأسطوري لآلاف المرابطين الذين رفضوا الامتثال للتهجير والرحيل عن ديارهم. وأمام هذا الإخفاق الميداني في تصفية الوجود البشري شمالاً، انتقل الاحتلال إلى مرحلةٍ أكثر توحشاً ومنهجية، تمثلت فيما عُرف بـ "خطة الجنرالات".

2. خطة الجنرالات

عقدت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي في 22 سبتمبر 2024 جلسة مغلقة ضمّت مجموعة من الجنرالات المتقاعدين في الجيش الإسرائيلي إلى جانب وزراء في الحكومة، بينهم بنيامين نتنياهو، للبحث في تطورات الحرب على غزة. وخلال الاجتماع، عرض الجنرالات خطة سبق أن قدموها إلى المجلس الوزاري المصغر سُمّيت فيما بعد "خطة الجنرالات"، وهي تُنسب إلى الجنرال غيورا آيلاند، أحد الجنرالات الذين حضروا الاجتماع، والذي تولّى سابقاً رئاسة مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ولديه خبرة في تحويل الأهداف السياسية الكبرى إلى خطط عسكرية تقوم أساساً على إعادة هندسة الجغرافيا والديموغرافيا معاً. وكانت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، على مدار تاريخها، قدّمت شخصيات من هذه النوعية، كان أبرزهم أريئيل شارون.[62]

خشيةً على ما يبدو من الملاحقة القضائية خارج إسرائيل سعى آيلاند لاحقاً للتنصّل من الخطة، التي نصّت على محاصرة الثلث الشمالي من قطاع غزة، بما فيه مدينة غزة. ويشتمل الحصار على منع إمدادات الماء والغذاء بشكل كامل عن السكان الذين قدّرت الخطة عددهم بـ 300,000 (400,000 بحسب الأمم المتحدة)، مع إعطائهم مهلة أسبوع لمغادرة المنطقة قبل إعلانها منطقة عسكرية مغلقة، ثم يتم اعتبار كل من رفض المغادرة مقاتلاً من حركة "حماس"، فيكون مصيره إما القتل، أو الاعتقال على يد جيش الاحتلال، أو الموت جوعاً. وتدعو الخطة إلى سيطرة إسرائيل على الشمال لفترة غير محددة حتى تشكيل إدارة للقطاع مستقلة عن حركة "حماس".[63]

حققت "خطة الجنرالات" اختراقاتٍ ميدانية خطيرة، حيث نجحت بالفعل في تفريغ مساحاتٍ شاسعة من محافظة شمال غزة، شملت جباليا وبيت حانون وبيت لاهيا، بعد أن مارست القوات الإسرائيلية ضغطاً عسكرياً وتجويعياً غير مسبوق. وبينما كانت آلة الحرب تسعى جاهدةً لاستكمال فصول "الاقتلاع التام" وتصفية الوجود المدني فيما تبقى من مناطق؛ اصطدم هذا الطموح بعقبةٍ غير متوقعة تمثلت في سريان الهدنة الإنسانية المؤقتة مطلع شهر يناير 2025م. لقد أدت هذه الهدنة إلى كبح جماح العمليات العسكرية وتعليق تقدم القوات، مما حال دون تنفيذ المرحلة الأخيرة من مخطط التهجير القسري، ومنح السكان فرصةً لالتقاط الأنفاس والثبات في أرضهم، ليظل الإخلاء الشامل هدفاً مُعطلاً لم يكتمل رغم فظاعة الوسائل المستخدمة.

3. عملية "عربات جدعون"

في الرابع من مايو 2025م، صادقت الحكومة الإسرائيلية على خطة لتوسيع هجومها العسكري في قطاع غزة. وقال الجيش الإسرائيلي، الذي أطلق عليها اسم "عملية عربات جدعون" أنها تهدف إلى هزيمة حركة حماس وتدمير قدراتها العسكرية والحكومية وتأمين إطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في غزة. وتتضمن العملية قوة عسكرية مشتركة من البر والجو والبحر واحتلال قطاع غزة بالكامل عن طريق تكثيف القصف وتشديد الحصار ومنع دخول الغذاء

[62] شاهين، حسن. (2025م). مرجع سابق، ص86.

[63] المرجع نفسه ص86.

والدواء نهائياً والتجويع الممنهج وحشر الفلسطينيين في مناطق معزولة وفي النهاية التهجير القسري لهم، بهدف القضاء على فصائل المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس.[64]

- **عملية عربات جدعون (1)**

تهدف عملية عربات جدعون (1) إلى احتلال الجزء الشرقي من قطاع غزة بالكامل، أيّ المنطقة الواقعة شرق طريق صلاح الدين، سواء في مناطق شمال غزة أو جنوبها. بالإضافة إلى احتلال مدينتي رفح بالكامل وخان يونس بالكامل. في سبيل تحقيق ذلك استمرت العمليات العسكرية في إطار هذه الخطة، مما أدى إلى احتلال المنطقة الشرقية بالكامل. كما تم تنفيذ عملية احتلال في رفح وخان يونس. ولم يتبقَ في منطقة خان يونس سوى منطقة المواصي، التي حُشر فيها العدد الأكبر من النازحين. هذا النجاح في السيطرة الجغرافية يمهد الطريق لتطبيق المرحلة الثانية من الخطة.

- **عملية عربات جدعون (2)**

بلغت مساعي الاحتلال لتصفية الوجود الفلسطيني شمالاً ذروتها مع انطلاق عملية "عربات جدعون (2)"، التي وُضعت كإستراتيجية حاسمة لتفريغ مدينة غزة ومحافظة الشمال من عمقها البشري. وقد ترجم الجيش الإسرائيلي هذا المخطط عبر عملياتٍ عسكرية مكثفة استهدفت اقتلاع السكان وتدمير مقومات بقائهم، مما أفضى فعلياً إلى احتلال وتفريغ أكثر من ثلثي مساحة المنطقة. لقد أحدثت هذه العملية زلزالاً ديموغرافياً قسرياً، حيث انحسر الوجود الفلسطيني في تلك المناطق ليصل إلى أقل من 150 ألف نسمة، بعد أن كانت تعج بمئات الآلاف من الصامدين.

وعلى الرغم من هذا الانحسار الخطير، إلا أن فصول "الاقتلاع الكلي" لم تبلغ غايتها النهائية بتهجير مَن تبقى؛ إذ اصطدم المخطط بقرار وقف إطلاق النار في مطلع تشرين الأول 2025م، الذي وضع حداً جبرياً لتقدم الآلة العسكرية قبل إتمام عملية الإخلاء الشامل، لتظل هذه الكتلة البشرية الباقية رغم ضآلتها مقارنة بالسابق حجر عثرةٍ أمام طموحات الاحتلال في تحويل الشمال إلى منطقةٍ خالية من الوجود العربي.

المبحث الرابع

محو الحواضر وتدمير الهوية:

الاستهداف الإسرائيلي الممنهج للبنى التحتية والمنشآت الحضارية

إن نهج الابادة التي يتبعها الاحتلال الصهيوني في غزة ليست جديدة، فهو يقوم بذلك منذ أكثر من 75 عامًا. فالعدو الصهيوني لا يقتل البشر الفلسطينيين فحسْب، بل يستهدف وجودهم، وكل أثر يثبت حقَّهم في الأرض. لذا فهو يستهدف كلاً من حوائط بيوتهم التي تؤويهم و تحتضن ذكرياتهم الشخصية والجماعية، وأماكن عملهم وورشهم ومصانعهم التي تُعزز اقتصادهم، والمؤسسات الصحية التي توفر لهم الرعاية لاستمرار الحياة، والمؤسسات التعليمية والثقافية التي تضمن تنمية القدرات والتطور، وحجارة المباني ذات القيمة التاريخية والتراثية، التي تمثل ذاكرة حية وهويةً وإرثًا فلسطينيًا وإنسانيًا. ولا يقف الاحتلال عند الهدم، بل يصل مداه بفرض إعادة تنظيم كل مكان جديد يُهجَّر له السكان، فالمخيم الذي يعدُّ السكن المؤقت، الذي هُجرِّ َ له الفلسطينيون قسْرًا خلال سنوات الاحتلال الطويلة، لم يسْلم من عدوانهم. محاولة تلو أخرى من التهجير المتكرر، لطردهم من أرضهم التاريخية فلسطين، فيما يُعد تطهيرًا عرقيًا ممنهجًا، وقد مارس الاحتلال قتل كل أنماط الحياة الطبيعية، لتصنف جرائمه، بشكل أدق، أنها جريمة إبادة جماعية.[65]

يتناول هذا المبحث خمسة نقاط رئيسية تُحلّل أوجه التدمير الممنهج للبنى التحتية والمدنية بغزة:

---

[64] القدس العربي. (2024، 12 ديسمبر). خطة احتلال غزة: تدمير شامل وتهجير قسري واستيطان يعيد رسم خارطة القطاع. مسترجع من: https://www.alquds.co.uk/خطة-احتلال-غزة-تدمير-شامل-وتهجير-قسري-و/

[65] عكاشة، عالية. (2024م). إبادة العمران الحضري في غزة، مركز حضارة للدراسات والبحوث، ع35، ص16.

أولاً: استهداف وتدمير البنية الصحية والتعليمية

تُعدّ البنية الصحية والتعليمية من أبرز الأركان التي تُشكّل الهيكل المدني لأيّ جماعة وطنية، وهي تحظى بحماية خاصة في القانون الدولي الإنساني، نظرًا لدورها الحيوي في ضمان البقاء البيولوجي والثقافي للسكان المدنيين. فالمستشفيات والمراكز الطبية تُصنّف ضمن الأعيان المحمية بموجب اتفاقيات جنيف، ويحظر استهدافها أو تعطيلها تحت أيّ ظرف، كما أن المدارس والجامعات تُعدّ من المرافق المدنية التي يُحظر تحويلها إلى أهداف عسكرية أو استخدامها في العمليات القتالية.

تدمير المستشفيات

تكرّر قصف المستشفيات والمراكز الطبية بشكل ممنهج منذ أكتوبر 2023م، مما أدى إلى انهيار شبه كامل في النظام الصحي، وحرمان آلاف الجرحى والمرضى من حقهم في العلاج، في ظل حصار يمنع دخول المعدات والأدوية.

أشارت بيانات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إلى أن اعتداءات الاحتلال المتكررة على المؤسسات الصحية، أدَّت إلى خروج 32 مستشفى و 64 مركزًا صحيًّا من الخدمة كليًّا. كما تعرَّضت 161 مؤسسة صحية أخرى للاستهداف، هذا رغم تمتُّع المستشفيات بالحماية في أوقات النزاع، طبقًا للقانون الدولي. وقد شهد العالم ما حدث من جرائم في مجمع الشفاء الطبي، المجمع الأكبر في القطاع، ومجمع ناصر الطبي في خان يونس، وكذلك المستشفى الإندونيسي، الذي تضرَّر بعد حصار مخيم جباليا، رغم إعادة تأهيله في مايو الماضي، وما زال العدوان مستمرًّا.[66]

خرجت 35 من أصل 36 مستشفى في غزة عن الخدمة بسبب الاستهداف متكرر الجيش الإسرائيلي المستشفيات بشكل فقد في وقت ما بين 7 أكتوبر 2023م و1 أغسطس 2024م، ولم يكن يعمل جزئيًا سوى 15 مستشفى فقط حتى تاريخ 1 أغسطس 2024م.[67]

تدمير المدارس والجامعات

تعرض 403 مبنى مدرسي من أصل 564 في غزة لضربات مباشرة وأضرار. ومن بين هذه، تم تدمير 85 مدرسة بالكامل، وفقدت 73 مدرسة ما لا يقل عن نصف بنيتها. ونظرًا لأن 61% من المدارس في غزة كانت تعمل بنظام الدوام المزدوج أو الثلاثي، فإن تدمير كل مبنى مدرسي أثر على آلاف الطلاب. وقد كانت هذه المباني تخدم نحو 435,290 طالبًا و16,275 معلمًا. مؤسسات التعليم العالي تم تدميرها كلياً أو جزئياً، مما أثر على نحو 87,000 طالب جامعي. وشمل ذلك حرم جامعة الأزهر الذي تم هدمه في ديسمبر 2023م، وحرم جامعة الإسراء الذي تم هدمه في يناير 2024م. وقد تم تدمير أكثر من 57 مبنى جامعي بالكامل حتى 25 مارس 2025م.[68]

وتُؤكد تقارير الأمم المتحدة على انهيار نظام التعليم تمامًا، فقد أصبح 100 ٪ من الأطفال والطلبة خارج المدارس والجامعات. ورغم أن المدارس تستخدم كملاجئ للنازحين، ومأوى لمن فقدوا منازلهم من أهل القطاع، إلا أنها لم تسلم من العدوان والقصف، فقد شهد العالم عددًا من مجازر قوات الاحتلال ضد مدارس تابعة للأونروا كانت تؤوي نازحين، مثل مدرسة الرازي، ومدرسة صلاح الدين، ومدرسة التابعين.[69]

ثانياً: تدمير البنية التحتية الأساسية والخدمات الحيوية

تُعدّ البنية التحتية الأساسية والخدمات الحيوية من المقومات التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، وتشمل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات، إضافة إلى المرافق الحيوية مثل المخابز ومحطات الوقود. ويُحظر بموجب القانون الدولي الإنساني استهداف هذه المنشآت أو تعطيلها، لما في ذلك من أثر مباشر على الحياة اليومية

---

[66] عكاشة، عالية. (2024م). مرجع سابق، ص18.

[67] Al-Haq, Forensic Architecture, & Airwars. (2024). A Cartography of Genocide: Israel's Conduct in Gaza since October 2023. Spatial Analysis Report، p373

[68] Independent International Commission. Op. Cit. p29.

[69] عكاشة، عالية. (2024م). مرجع سابق، ص18.

للسكان. ومنذ بداية العدوان الإسرائيلي في أكتوبر 2023م، تكرّر استهداف هذه البنية بشكل ممنهج، حيث تم قصف المخابز العاملة، كما تم تدمير شبكات المياه والصرف الصحي، كذلك، أدى قطع الكهرباء والاتصالات إلى عزل السكان عن العالم الخارجي، في ظل غياب أيّ بدائل تشغيلية.

تدمير المخابز

في 18 أكتوبر 2023م، تم تدمير مخبز في مخيم النصيرات للاجئين نتيجة حريق اندلع عقب غارة جوية. وفي 25 أكتوبر 2023م، تم استهداف المخبز الوحيد في مخيم المغازي للاجئين. وفي 15 نوفمبر 2023م، تعرضت مطحنة السلام في دير البلح، والتي كانت تُعد آخر مطحنة عاملة في قطاع غزة، للقصف وأصيبت بأضرار، ويُزعم أن القصف تم بواسطة مدفعية القوات الأمنية الإسرائيلية. وفي 21 ديسمبر 2023م، أفاد برنامج الأغذية العالمي بأن 24 من أصل 25 مخبزًا متعاقدًا معه، قد تضررت خلال الأعمال العدائية. وفي نوفمبر 2023م، تم الإبلاغ عن توقف جميع المخابز عن العمل في شمال قطاع غزة، بسبب نقص الوقود والمياه ودقيق القمح.[70]

استهداف مصادر المياه وقطع الكهرباء

لقد ارتكب الجيش الإسرائيلي أفظع جريمة حرب عبر قطع خطوط أنابيب المياه العابرة للحدود من إسرائيل إلى غزة، والتي كانت المصدر الرئيسي للمياه النظيفة لسكان غزة، وذلك لفترة طويلة بدأت في 9 أكتوبر 2023م وحتى اليوم. كما ارتكب ذلك من خلال قطع وإعاقة إمدادات الكهرباء من 8 أكتوبر 2023م وحتى اليوم على الأقل. وقد حدثت عمليات قطع الإمدادات هذه بالتوازي مع هجمات أخرى على المدنيين.[71]

شبكات صرف الصحي والمياه

غطت مياه الصرف الصحي شوارع أحياء قطاع غزة الذي كان قد دُمّر سابقًا بفعل الغارات الإسرائيلية، فمن أكتوبر 2023م انهارت شبكات المياه والصرف الصحي والنفايات، مما أجبر سكان غزة على العيش في ظروف ضارة بالصحة. فمياه الصرف الصحي والمياه العادمة الغير المعالجة تحتوي على بكتيريا وفطريات وفيروسات وممرضات أخرى يمكن أن تسبب الأمراض.[72]

تدمير مدن بأكملها

شنّت القوات الإسرائيلية عمليات عسكرية عاتية انتهجت إستراتيجية "المحو الشامل"، حيث لم تكتفِ بتدمير المنشآت، بل عمدت إلى مسحِ مدنٍ وأحياءٍ بأكملها من الخارطة بشكلٍ منهجي ومدروس. وقد تجلى هذا التدمير الوجودي في مدنٍ رئيسية سُويت بالأرض حتى انعدمت فيها معالم الحياة، وفي مقدمتها بيت حانون التي استُحيلت أثراً بعد عين، تلتها رفح، والزهراء، والمغراقة، وجباليا. ولم تنجُ الأحياء السكنية التاريخية ذات الكثافة السكانية العالية من هذه المحرقة الجغرافية؛ إذ تم مسح عدة أحياء منها الشجاعية، والتفاح، والشيخ رضوان، والرمال، وتحويل تلك الحواضر النابضة بالحياة إلى تلالٍ من الركام الرامدة. هذا النمط الممنهج من التدمير لا يمكن تصنيفه كضرورة عسكرية، بل هو إعدامٌ للمكان يهدف إلى قطع صلة الإنسان الفلسطيني بأرضه، وجعل العودة إلى هذه الحواضر مستحيلاً مادياً وهيكلياً.

تدمير المباني السكنية

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر 2023م، شهدت المناطق الحضرية والسكنية قصفًا واسع النطاق وممنهجًا، استهدف الأحياء المدنية دون تمييز، مما أدى إلى انهيار شبه كامل في البنية السكنية. وبحسب الجهاز

---

[70] Independent International Commission. Op. Cit. p28.

[71] MyAQSA. Op. Cit . p68.

[72] Al-Haq, Forensic Architecture, & Airwars. (2024). Op. cit. p328.

المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد الوحدات السكنية المتضررة أكثر من 330,500 وحدة، منها 102,067 مبنى دُمّر كليًا. [73]

خلّف هذا الدمار أكثر من 26 مليون طن من الركام والأنقاض، تحتاج إلى سنوات للإزالة، في ظل غياب أيّ خطة دولية لإعادة الإعمار أو توفير مأوى بديل. كما أن أكثر من 70% من الوحدات السكنية باتت غير صالحة للسكن، وفق تقرير رسمي نُشر في مارس 2024م، مما يُظهر أن الهدف لم يكن فقط إضعاف البنية المدنية، بل تفكيك الجماعة الفلسطينية وحرمانها من بيئتها المعيشية.[74]

تدمير الطرق

وثقت بلدية غزة، تخريب قوات الاحتلال للبنية التحتية، حيث رصدت في أغسطس 2024، تدمير حوالي 12 مليون متر مربع من الشوارع، والأرصفة، والمرافق المتعلقة بالطرق، مع تدمير أو تعطيل 92 في المائة من الطرق الرئيسية، بشكل يصعب الحركة اليومية وتنقُّل أهل القطاع، ناهيك عن حركة كبار السن، والمرضى، في ظل هروبهم المستمر من نيران القصف.[75]

ثالثاً: تدمير المعالم الحضارية والأثرية والمساجد والكنائس والمكتبات

ينصّ القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية لاهاي لعام 1954م بشأن حماية الممتلكات الثقافية، على ضرورة تحييد المعالم الأثرية والدينية من العمليات العسكرية، ويُعدّ استهدافها جريمة حرب. كما أن المادة 8 من نظام روما الأساسي تُدرج تدمير الممتلكات الثقافية والدينية ضمن الانتهاكات الجسيمة، خاصة إذا اقترن بنيّة محو الهوية الجماعية.

تدمير المساجد

وثّقت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في تقريرها الصادر في فبراير 2025م أن: عدد المساجد التي دُمّرت كليًا بلغ 834 مسجدًا، سُوّيت بالأرض بالكامل. عدد المساجد التي تضررت جزئيًا بلغ 275 مسجدًا، أصبحت غير صالحة للاستخدام. بذلك يكون إجمالي عدد المساجد المتضررة 1109 من أصل 1244 مسجدًا، أيّ ما نسبته 89% من المساجد في قطاع غزة.[76]

تدمير الكنائس

هاجمت إسرائيل كنيسة القديس برفوريوس اليونانية القديمة، وهي ثالث أقدم كنيسة في العالم، في 19 أكتوبر 2023م. وتقع هذه الكنيسة في وسط مدينة غزة، حيث لجأ معظم المسيحيين إليها طلبًا للحماية، وقد أسفر الهجوم عن مقتل نحو 20 فلسطينيًا.[77]

تدمير المواقع الأثرية

بالاستناد إلى صور الأقمار الصناعية وتحليلها من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، تحققت اليونسكو حتى تاريخ 10 يونيو 2024م من تضرر نحو 50 موقعًا في غزة منذ 7 أكتوبر 2023م، بينها 11 موقعًا دينيًا، و28 مبنى ذا أهمية تاريخية، ومستودعات للممتلكات الثقافية المنقولة، إضافة إلى صروح ومتاحف ومواقع أثرية بارزة مثل ميناء البلاخية،

---

[73] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025/12/20). الإحصاءات الديمغرافية. تم الاسترجاع من: https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1408/Default.aspx

[74] "تقرير: أكثر من 70 % من الوحدات السكنية في غزة باتت غير صالحة للسكن." الشرق الأوسط، 21 أكتوبر 2023مم، https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%

[75] عكاشة، عالية. (2024م). مرجع سابق، ص19.

[76] القدس العربي. (2024م، 21 مارس). أوقاف غزة: الاحتلال دمّر 1109 مساجد و3 كنائس. تم الاسترجاع من: https://www.alquds.co.uk

[77] Palestinian Centre for Human Rights. A World Losing Its Legitimacy: Gaza from the Ground. PCHR, 2023, p. 192.

الجامع العمري الكبير، قصر الباشا، مقبرة الإنجليز، حمام السمرة، كنيسة القديس بورفيريوس الأرثوذكسية، ومبنى البلدية التاريخي في غزة القديمة. وقد تجاوز عدد ما دُمّر المائتي أثر من أصل 325 أثرًا معماريًا، كان آخرها قلعة السلطان برقوق الأثرية بخان يونس التي صمدت أكثر من 600 عام، وهو ما يُعد "إبادة ثقافية" للموروث الممتد من الحضارة الرومانية حتى الحضارة الإسلامية، والذي حافظ عليه الفلسطينيون عبر قرون طويلة.[78]

تدمير المكتبات

دمّر الجيش الإسرائيلي الأرشيف المركزي لمدينة غزة، والذي كان يحتوي على سجلات تعود إلى 150 عامًا؛ كما دمّر المسجد العمري ومكتبته التي كانت تضم مجموعة مهمة من الكتب النادرة. وبعد نهب القطع الأثرية التاريخية، فجّرت قوات الاحتلال الإسرائيلي مكتبة جامعة الإسراء والمتحف الوطني، كما دمّرت أو ألحقت الضرر بمكتبة بلدية غزة؛ ومكتبة سمير منصور؛ ومكتبة الشروق الدائم؛ ومكتبة جامعة القدس المفتوحة؛ ومتحف عقاد؛ ومتحف كُرّارة الثقافي؛ ومتحف دير البلح؛ ومتحف الخضري؛ ومكتبة عِنايِم؛ ومعهد كنعان للتنمية التعليمية؛ ومكتبة اللبّود؛ ومكتبة النهضة؛ ومكتبة الجامعة الإسلامية في غزة؛ ومكتبة جواهر لال نهرو في جامعة الأزهر بمدينة غزة؛ وديوان التراث لإبراهيم أبو شعّار؛ ومتحف شحوان؛ ومتحف كُرّارة الثقافي. تشكل هذه الأمثلة شهادة مأساوية على النزعة الاستيطانية الاستعمارية التي تسعى إلى محو الفلسطينيين جسديًا ورمزيًا من أرضهم. كما تُظهر كيف أن تدمير وسرقة الأرشيفات والتراث الثقافي قد تزامن مع قتل من أنشأوها وأداروها واعتنوا بها.[79]

رابعاً: تدمير الأراضي والموارد الاقتصادية والزراعية

ينصّ القانون الدولي الإنساني، و المادة 54 من البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف، على حظر استهداف أو تدمير الموارد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، من أراضي الزراعية، المحاصيل، الماشية، ومرافق الإنتاج الغذائي.

تدمير الأراضي الزراعية

قبل أكتوبر 2023م، كانت غزة تضم أكثر من 150 كيلومترًا مربعًا من الأراضي الزراعية، أيّ ما يعادل نحو 41% من إجمالي مساحتها. وقد شكّلت هذه الحقول والبساتين الزراعية، إلى جانب أكثر من 8,000 بيت بلاستيكي زراعي، مصدرًا محليًا للأمن الغذائي والدخل للفلسطينيين المحاصرين. وكانت مناطق معينة في غزة معروفة بإنتاجها الزراعي المميز. ففي الشمال، اشتهرت بيت لاهيا بزراعة الفراولة، بينما كانت بيت حانون تنتج الجزء الأكبر من الحمضيات في غزة، بما في ذلك البرتقال والجريب فروت. وعُرفت الأراضي الزراعية والبنية التحتية الواقعة على طول الشريط الشرقي، والتي تقوم على تربة اللوس الخصبة، محليًا باسم "سلة غذاء غزة"، وكانت تمثل حجر الأساس للأمن الغذائي المحلي.[80]

قبل 7 أكتوبر 2023م، كان معظم الإنتاج الزراعي يأتي من داخل قطاع غزة. ولم يعد ذلك ممكنًا منذ ذلك التاريخ بسبب التدمير الواسع للأراضي الزراعية والقيود المفروضة على الوصول إليها لأغراض الحصاد، والتوصيل، والنقل، نتيجة لانعدام الوقود وانهيار البنية التحتية، بما في ذلك الطرق، إلى جانب استمرار النزاع. علاوةً على ذلك، فقد تضررت صلاحية معظم هذه المناطق للزراعة بسبب وجود ذخائر غير منفجرة. ويشكّل الضرر الذي لحق بالأراضي الزراعية في جميع أنحاء قطاع غزة، تهديدًا كبيرًا طويل الأمد لإنتاج الغذاء وسلسلة الإمداد الغذائي بأكملها. وقد أدى ذلك بالفعل إلى تعطيل إنتاج المحاصيل الأساسية، وتسبب في فقدان المزارعين لمصدر رزقهم.[81]

---

[78] عكاشة، عالية. (2024م). مرجع سابق، ص19.

[79] Ghaddar, J. J. (2025). Palestine as provenance: archiving against genocide from Gaza to South Lebanon (Jabal Amil). Archival Science, 25(20), p7.

[80] Al-Haq, Forensic Architecture, & Airwars. (2024). Op. Cit.p330.

[81] Independent International Commission. Op. Cit. p28.

تدمير المصانع

منذ أكتوبر 2023م، تعرّضت مدينة غزة الصناعية، وهي أكبر تجمع إنتاجي في القطاع، إلى قصف ممنهج طال المصانع والمنشآت الحيوية. وبحسب بيان رسمي صادر عن هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية، فإن: أكثر من 72 مصنعًا في قطاعات متعددة (الغذاء، التنظيف، البلاستيك، الأثاث، مستحضرات التجميل) تعرّضت للتدمير الكلي أو الجزئي، كانت المدينة توفّر أكثر من 6400 فرصة عمل يومية بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يعني أن التدمير ألحق ضررًا بالغًا بالعمالة المحلية والاقتصاد المجتمعي. هذا الاستهداف لا يُعدّ أثرًا جانبيًا للعمليات العسكرية، بل يُظهر نية واضحة لتفكيك البنية الاقتصادية للجماعة الفلسطينية، وحرمانها من أدوات الإنتاج الذاتي.[82]

المبحث الخامس

خطاب التحريضي الإسرائيلي والمأسسة القانونية:

القول الاستعماري كدليل لإثبات النية الجرمية للإبادة

تُعدّ النية الخاصة هي الركن المعنوي الحاسم في إثبات جريمة الإبادة الجماعية، ولا يُكتفى فيها بمجرد وقوع الأفعال الإهلاكية، بل يجب أن تُثبت إرادة الفاعل في إهلاك جماعة محددة كليًا أو جزئيًا. ويُشكّل الخطاب التحريضي، خاصة إذا صدر عن مسؤولين سياسيين أو عسكريين، أحد أبرز المؤشرات على توافر هذه النية، ويُستخدم في المحاكمات الدولية كدليل مباشر على القصد الإبادي، كما في قضية رواندا (1994م) ويوغوسلافيا السابقة.

أولاً: رصد وتحليل التصريحات التحريضية للقادة الإسرائيليين

صدرت عدة تصريحات رسمية ومُعلنة عن مسؤولين في الحكومة والجيش الإسرائيلي، تُحرّض على قتل المدنيين، وتُجاهر بنزع الصفة الإنسانية عن سكان غزة لتُبرّر تدميرهم الجماعي. وقد وثّقت منظمات حقوقية وإعلامية هذه التصريحات، التي تراوحت بين الدعوة إلى "محو غزة"، واعتبار سكانها "غير بشريين"، وصولًا إلى تبرير التجويع والتهجير كوسائل مشروعة.

- **التوصيف القانوني للتحريض والواقع الميداني**

يُعدّ التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية جريمة بحد ذاته، سواء تم تنفيذها أم لا، تشير اللجنة إلى أفعال أفراد القوات الأمنية الإسرائيلية على الأرض في غزة، الذين شوهدوا وهم يحتفلون بتدمير الممتلكات الفلسطينية. وغالبًا ما فشل المسؤولون الإسرائيليون في التحقيق في انتهاكات الجنود، وظلّت هذه الانتهاكات دون عقاب. وتُثبت هذه الإخفاقات أن أفعال الجنود كانت متسقة تمامًا مع الأوامر التي تلقوها، وتعكس الدافع الحقيقي للعملية العسكرية.[83]

- **منهجية إثبات النية**

وفقًا لجنوب أفريقيا، فإن الأدلة على نية الإبادة الجماعية لدى المسؤولين الرسميين في دولة إسرائيل كانت كبيرة، صريحة، ومتسقة. وعلاوة على ذلك، ترى جنوب أفريقيا أن هذه التعبيرات عن النية، مقترنة بحجم القتل، والتهجير، والتدمير، والتشويه، إلى جانب الحصار المفروض على غزة، تشكّل أدلة على وجود إبادة جماعية مستمرة وبحسب المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، فإن التصريحات أو الوثائق الرسمية الصادرة عن الدولة تُعدّ دليلاً مباشرًا على النية الخاصة، وتُعتبر أقوى أشكال الأدلة وأكثرها حسماً فيما يتعلق بالمادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية.[84]

---

[82] الجزيرة نت. (2023مم، 21 ديسمبر). هيئة الاستثمار: العدوان الإسرائيلي دمر 80% من المنشآت الاقتصادية في غزة. تم الاسترجاع من: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/12/21م

[83] Independent International Commission. Op. Cit. p67.

[84] Grünenberg-Kebbell, M. E. (2025). Op. Cit. p23.

- **نماذج من قاعدة بيانات الخطاب التحريضي**

أصدرت منظمة "القانون من أجل فلسطين" قاعدة بيانات تضم أكثر من 500 تصريح أدلى بها مسؤولون إسرائيليون خلال الفترة من عام 2023م إلى عام 2025م.[85]

فيما يلي تصريحات أدلى بها قادة في الحكومة الإسرائيلية، والتي، عند فحصها عن كثب، تكشف عن نية التحريض على الحرب، وإحداث دمار واسع النطاق، والقضاء على السكان الأصليين في فلسطين. وقد صدرت هذه التصريحات عن أشخاص يشغلون أعلى المناصب في الحكومة، ويضطلعون بوضع السياسات، ويتمتعون بصلاحيات تنفيذية وعسكرية.[86]

أبرز التصريحات الإسرائيلية:

1. في 9 أكتوبر 2023، صرّح وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت خلال مؤتمر صحفي قائلاً: "لقد أمرت بفرض حصار كامل على قطاع غزة. لن يكون هناك كهرباء، ولا طعام، ولا وقود، كل شيء مغلق. نحن نقاتل حيوانات بشرية ونتصرّف بناءً على ذلك".[87]
2. في 10 أكتوبر 2023 صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو: "ما سنفعله في غزة سيغيّرها إلى الأبد. غزة لن تعود كما كانت".[88]
3. في 17 أكتوبر 2023، أشار يوآف غالانت، وزير الدفاع الإسرائيلي، إلى نيّة إحداث دمار شامل في غزة، قائلاً: "غزة لن تعود كما كانت من قبل. سنقضي على كل شيء".[89]
4. في 22 فبراير 2024، ألقت ماي غولان، وزيرة المساواة الاجتماعية وتعزيز مكانة المرأة في إسرائيل، خطابًا يُظهر نية دعم الإبادة الجماعية وتدمير غزة، حيث قالت:" أنا شخصيًا فخورة بخراب غزة، وأن كل طفل، حتى بعد 80 عامًا، سيخبر أحفاده بما فعله اليهود".[90]
5. في 24 فبراير 2024، أدلى أيمن عودة، عضو الكنيست الإسرائيلي، بتصريح يُشجّع أو يُبرّر أعمالًا عنيفة ضد الفلسطينيين، قائلاً: "أطفالكم سيموتون. أحفادكم سيموتون. لن تكون هناك دولة فلسطينية".[91]
6. في اليوم نفسه، 24 فبراير 2024، صرحت أوريت ستروك، وزيرة المهام الوطنية في إسرائيل، بتصريح ينكر وجود الشعب الفلسطيني، قائلة: "لا يوجد شعب فلسطيني. لا وجود لمثل هذا الشعب".[92]
7. في 5 نوفمبر 2023م، صرح عميحاي إلياهو، وزير التراث الإسرائيلي " بأن إلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة هو أحد الخيارات المطروحة"، مؤكداً أن "حياة الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة ليست أغلى من حياة الجنود". كما جاهر برفضه القاطع لدخول أي مساعدات إنسانية للقطاع، حيث قال "لا يوجد شيء اسمه مدنيون غير متورطين في غزة"؛ وهو تصريح يُسقط صفة "المدني" عن كافة السكان.[93]

---

[85] Grünenberg-Kebbell, M. E. (2025). Op. Cit.p25.

[86] MyAQSA, ICC-01/25, op. cit. p26.

[87] فرانس 24. (2023مم، 9 أكتوبر). الجيش الإسرائيلي يقرر فرض حصار كامل على غزة يشمل حظر دخول الغذاء والوقود. تم الاسترجاع من: [https://www.france24.com/ar

[88] الجزيرة نت. (2023مم، 9 أكتوبر). نتنياهو: غزة ستدفع ثمنا باهظا.. وغلانت: لا كهرباء ولا طعام ولا وقود. تم الاسترجاع من: https://www.aljazeera.net/news/2023مم10/9/

[89] الشايب، يوسف. (2023مم، 25 مارس) *.يوآف غالانت.. الحطّاب الذي استعصى على نتنياهو* .المجلة. تم الاسترجاع من: https://www.majalla.com/node/3

[90] MyAQSA. Op. Cit. p16.

[91] MyAQSA. Op. Cit. p17.

[92] MyAQSA. Op. Cit. p17.

[93] وكالة الأنباء الأردنية (بترا). (2023، 5 نوفمبر). وزير إسرائيلي يدعو إلى إلقاء قنبلة نووية على غزة. مسترد من: https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=73767&lang=ar&name=external_news

إن الحجم الهائل للخطاب التحريضي الصادر عن مختلف المستويات يمثل سيلًا جارفًا من العبارات التي تجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم وتدعو إلى التدمير الشامل. وعليه، فإن ما ذكرته هنا هو مجرد أمثلة مختارة، إذ أن استقصاء وحصر جميع التصريحات التي تحرض على القتل وتبرر الإبادة الجماعية، بما في ذلك ما صدر عن جنود الاحتلال في منصات التواصل الاجتماعي، يتطلب مؤلفًا مستقلاً بحد ذاته لرصد آلاف العبارات الموثقة.

ثانياً: الاستراتيجية الدفاعية الإسرائيلية وآليات نفي "الركن المعنوي"

انتهجت دولة إسرائيل استراتيجية قانونية وإعلامية متعددة المستويات في مواجهة الاتهامات الموجهة إليها أمام محكمة العدل الدولية، تهدف بالدرجة الأولى إلى تقويض "الركن المعنوي" (النية) لجريمة الإبادة الجماعية. اعتمدت هذه الاستراتيجية على إعادة تأطير السياق من "إهلاك جماعة" إلى "دفاع مشروع عن النفس" و"ضرورة عسكرية". ويمكن تفصيل هذه الآليات على النحو الآتي:

أولاً: استراتيجية "التفكيك السياقي" للخطاب الرسمي ونفي سياسة المجاعة:

اعتمد الفريق القانوني الإسرائيلي على ما يمكن تسميته "التفكيك السياقي" للخطاب التحريضي؛ فحين واجهتهم المحكمة بتصريحات كبار المسؤولين (مثل استشهاد نتنياهو بنص "العماليق" أو وصف غالانت للسكان بـ "الحيوانات البشرية")، جادل الدفاع بأن هذه الأقوال "اقتُطعت من سياقها التاريخي واللغوي". واعتبر الدفاع أن هذه التصريحات لا تعكس سياسة الدولة الرسمية، بل هي مجرد "تعبيرات عاطفية سببتها صدمة أحداث السابع من أكتوبر". وحاول الفريق القانوني إقامة جدار عازل بين "الخطاب السياسي" و"القرار العملياتي"، زاعماً أن التعليمات العسكرية الميدانية الصادرة عن مجلس الحرب والقرارات الوزارية المصغرة هي المرجعية الوحيدة التي تُثبت التزام إسرائيل بـ "مبادئ القانون الدولي"، وبالتالي نفي أي صلة بين لغة التحريض وفعل التدمير.[94]

بحسب دراسة مركز بيغن سادات للدراسات الاستراتيجية، تُشير المراجعات النقدية للبيانات المتعلقة بالأوضاع الإنسانية في قطاع غزة إلى وجود فجوة جوهرية بين التوقعات الدولية والواقع الميداني؛ حيث يرى الباحثون أن الادعاءات بحصول مجاعة استندت إلى نماذج إحصائية غير دقيقة وفشل في التحقق النقدي من المصادر. فبينما زعمت تقارير أممية حاجة القطاع لـ 500 شاحنة يومياً بناءً على معايير ما قبل الحرب، تُظهر البيانات الفعلية لعام 2022 أن متوسط شاحنات الغذاء كان 73 شاحنة فقط يومياً، وهي عتبة تجاوزتها الإمدادات المدخلة خلال الحرب في أغلب الفترات. كما أن التقارير التي بالغت في تقدير الاعتماد على الإنتاج الزراعي المحلي بنسبة 44% أغفلت حقيقة أن الزراعة المحلية لا توفر سوى 12% من السعرات الحرارية الفعلية، مما يجعل تقدير الاحتياج الحقيقي لا يتجاوز 82 شاحنة طعام يومياً لتلبية الاحتياجات الحرارية للسكان. ويخلص التحليل إلى أن أزمة التوزيع ناتجة عن عمليات النهب الممنهج للمساعدات، وليست ناتجة عن نقص الكميات الموردة التي شهدت زيادة وتصحيحات في البيانات الأممية لاحقاً لتتطابق مع تقارير الجهات الميدانية.[95]

ثانياً: شرعنة العمليات العسكرية عبر وسم المجتمع بـ "الإرهاب" ونفي نية الإبادة

بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023م، تبنّت إسرائيل خطاباً استراتيجياً يرتكز على (نفي نية الإبادة) عبر التذرع بـ (حق الدفاع عن النفس) ومحاربة (الإرهاب)؛ بهدف شرعنة الإبادة الجماعية في قطاع غزة؛ حيث عمد هذا الخطاب إلى

---

[94] Al Jazeera. (2024, January 12). Israel rejects accusations of genocide in Gaza war at ICJ hearing. Retrieved from https://www.aljazeera.com/news/2024/1/12/israel-rejects-accusations-of-genocide-in-gaza-war-at-icj-hearing

[95] Urbach, D., Boxman, J., Henkin, Y., & Braverman, J. (2025). A critical study of "genocide" accusations in the Iron Swords War. Begin-Sadat Center for Strategic Studies (BESA), Bar-Ilan University, No. 213.p28-29.

إلغاء المسافة القانونية بين المقاتل والمدني عبر الترويج لمقولة "الشراكة المجتمعية في الإرهاب"، ووصم السكان المدنيين والنازحين بأنهم حواضن شريكة للمقاومة ومسؤولة عن أفعالها. [96]

يشير الباحثون في مركز بيغن سادات للدراسات الاستراتيجية إلى أن السمة المركزية في الأبحاث التي تتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب أو إبادة جماعية في غزة هي التجاهل التام لطرف "حماس" وأساليبها القتالية؛ إذ لا يمكن تحليل العمليات العسكرية قانونياً أو أخلاقياً بمعزل عن الظروف الميدانية الاستثنائية التي يعمل فيها الجيش. فالحرب بطبيعتها نشاط تبادلي تؤثر فيه أفعال أحد الأطراف على الوسائل والمجال العملياتي للطرف الآخر. [97]ومن خلال منظور التاريخ العسكري المقارن، تبرز الحرب في قطاع غزة كواحدة من أعقد التحديات العسكرية التي واجهت الجيوش الغربية تاريخياً، ليس فقط بسبب طبيعة القتال في المناطق الحضرية الثلاثية الأبعاد، بل نتيجة لبناء حماس لأضخم شبكة أنفاق في التاريخ العسكري، والتي تمتد لأكثر من 500 كم وتضم حوالي 5,700 فتحة نفق مدمجة كلياً داخل البنية التحتية المدنية.

إن هذا التعميم الممنهج لم يكن مجرد تصريحات إعلامية، بل شكّل غطاءً سياسياً وقانونياً لاستباحة المنشآت المحمية وتبرير التدمير الشامل للجماعة، وتجريد الشعب الفلسطيني من حقه المكفول دولياً في تقرير المصير ومقاومة الاحتلال، مما يحوّل الادعاءات الإسرائيلية بـ "الحرص الإنساني" إلى مجرد أداة ذرائعية لنفي نية الإبادة المبيتة.

ثالثاً: توظيف "الذرائعية الإنسانية" والادعاء بالحرص على المدنيين

نفى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الاتهامات الموجهة لبلاده بارتكاب إبادة جماعية في غزة، متهماً حماس باستخدام المدنيين "دروعاً بشرية وكأدوات في حربها الدعائية المريضة ضد إسرائيل". وأشار إلى أن ما يقرب من 700 ألف من سكان غزة "استجابوا بالفعل لنداءاتنا وانتقلوا إلى مناطق آمنة"، متسائلاً: "هل ستتوسل دولة ترتكب إبادة جماعية إلى السكان المدنيين للخروج من طريق الأذى؟ إذا كنا نريد ارتكاب إبادة جماعية، فلن نحاول إخراجهم". كما فند الاتهامات المتعلقة بتجويع السكان عمداً، مؤكداً سماح إسرائيل بدخول أكثر من مليوني طن من المساعدات منذ بداية الحرب، ومتهماً حماس بـ "سرقة المساعدات الإنسانية وتخزينها وبيعها بأسعار باهظة لتمويل آلتها الحربية". [98]

تخلص دراسة مركز بيغن سادات للدراسات الاستراتيجية إلى عدم وجود أدلة تثبت قيام الجيش الإسرائيلي بقصف المدنيين بشكل متعمد، أو استخدامه لأسلوب 'قصف السجاد' الرامي لإحداث أكبر قدر من الخسائر البشرية. ورغم إقرار الدراسة بوقوع حالات مأساوية قُتل فيها مدنيون أبرياء والتي قد يثير بعضها تساؤلات حول الإهمال أو نقص الحيطة إلا أنها تؤكد في المقابل اتخاذ تدابير احترازية وصفتها بأنها 'غير مسبوقة' في التاريخ العسكري للحد من الأضرار الجانبية. وتوضح الدراسة أن هذه الإجراءات، مثل تنبيهات الإخلاء الموجهة، قد كبدت الجيش أثماناً باهظة شملت فقدان ميزة المفاجأة العسكرية، كما أدت رقابة القيادة العسكرية إلى إلغاء العديد من العمليات خشية وقوع أضرار جانبية مفرطة. وبناءً على ذلك، أعرب خبراء في الحروب الحضرية عن قلقهم من أن هذه المعايير الصارمة قد تضع مستقبلاً قيوداً غير واقعية على الجيوش الأخرى في مواجهاتها العسكرية. [99]

تهدف هذه الحجة إلى إظهار أن المعاناة الإنسانية في غزة هي "نتيجة حتمية للحرب" وليست "هدفاً مقصوداً لذاته"، مما يسقط الركن المعنوي للجريمة من وجهة نظرهم.

---

[96] Albanese, Francesca. (2024). Situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967: Genocide as colonial-erasure (Report No. A/79/384). United Nations General Assembly. p35-36.

[97] Urbach, D., Boxman, J., Henkin, Y., & Braverman, J. (2025). Op.cit. p31.

[98] الأمم المتحدة جنيف. (2025، 26 سبتمبر). رئيس الوزراء الإسرائيلي ينفي اتهامات الإبادة الجماعية في غزة، وينتقد الاعتراف بدولة فلسطين. أخبار وإعلام. تم الاسترجاع من https://www.ungeneva.org/ar/news-media/news/2025/09/111114

[99] Urbach, D., Boxman, J., Henkin, Y., & Braverman, J. (2025). Op.cit. p33.

رابعاً: الهجوم الاستراتيجي على نزاهة المؤسسات الدولية ومصادر بياناتها:

اتسم الخطاب الرسمي الإسرائيلي بالتحول من "الدفاع" إلى "الهجوم" على نزاهة الهيئات القضائية الدولية، ويمكن تكثيف هذا المسار في نقاك الآتية:

1. **نتنياهو واستراتيجية "السيرك الإعلامي":** بالتزامن مع جلسات المحكمة، شن نتنياهو هجوماً حاداً أعلن فيه عدم اعتراف إسرائيل بشرعية جلسات الاستماع، واصفاً مرافعة الدول (التي ضمت 52 دولة) بأنها "سيرك إعلامي" يهدف لإملاء نتائج سياسية دون مفاوضات. ويهدف هذا الخطاب إلى تسفيه المسار القضائي وتصويره كمؤامرة سياسية فلسطينية تفتقر للأهلية القانونية.[100]
2. **هرتسوغ ومبدأ "التشهير بالدم":** وصف الرئيس الإسرائيلي اتهامات الإبادة بأنها "تشهير بالدم"، متجهاً لنقد محكمة العدل الدولية بالانسياق وراء ظاهرة "ما بعد الحقيقة". وجادل بأن المحكمة اعتمدت "اقتباسات مجتزأة" لتصريحاته، محاولاً إعادة تأطير حديثه عن "المسؤولية الجماعية" لسكان غزة كإشارة للدعم السياسي لحماس، لا كشرعنة لاستهداف المدنيين، وذلك لتجريد الفعل العسكري من "النية الإجرامية" وإدراجه ضمن "حملة صادقة" لمواجهة تهديد وجودي. [101]
3. **يور هايات وتراتبية "السبب المنشئ":** تبنى المتحدث باسم الخارجية خطاباً ينفي نية الإبادة عبر التركيز على هجوم 7 أكتوبر كـ "سبب منشئ" وحيد للحدث؛ معتبراً أن توصيف الإبادة يسقط أمام "حق الدفاع عن النفس". وزعم أن الغرض هو "الاجتثاث العسكري لحماس" وليس استئصال السكان، محولاً كارثة الضحايا المدنيين إلى "نتيجة حتمية" لتمترس المسلحين، ومتهماً المرافعة الدولية بالتغافل المتعمد عن سياق الحرب ضد تنظيم "إرهابي".[102]

تنتقد دراسة أورباخ وآخرين (2025) الاعتماد الدولي الواسع على تقارير وزارة الصحة في غزة، واصفة إياها بغير الموثوقة لخضوعها لآليات سيطرة مباشرة وغير مباشرة من قِبل حركة حماس. وتوضح الدراسة أن الاستناد إلى هذه البيانات يقع ضمن ما يُعرف بـ" مغالطة شاشة وهم اليقين"، وهي افتراض غير مستند إلى دليل بأن المصدر الوحيد المتاح هو بالضرورة مصدر موثوق. ورغم أن حماس توجه بعرض جميع القتلى كمدنيين، إلا أن غياب البدائل الرسمية دفع مؤسسات دولية وحقوقية، وحتى حكومات غربية، للاعتماد على هذه الأرقام دون فحص نقدي كافٍ لخلفياتها التنظيمية وتوجهاتها الإعلامية.[103]

تؤكد دراسة أورباخ إلى أن المنهجية التي تعتمدها منظمات حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة في قطاع غزة تعاني من قصور بنيوي حاد مقارنة بالأجهزة الاستخباراتية؛ حيث تقتصر أدوات المنظمات الحقوقية على شهادات عيان فردية وبيانات عامة، مع الارتهان لمدى تعاون السلطة المحلية. حيث تبني هذه المنظمات تقاريرها على افتراضٍ مشكوك فيه تاريخياً، وهو أن هذه المصادر ستكون مجردة من الأجندات السياسية، في حين أن الواقع الميداني في بيئات تسيطر عليها تنظيمات مثل "حماس" يجعل من الصعب الحصول على حقائق موضوعية دون تأثر بالضغوط أو المصالح السياسية المحلية.[104]

---

[100] الجزيرة نت. (2024، 19 فبراير). إسرائيل تهاجم محكمة العدل وترفض الاعتراف بشرعية مرافعاتها. مسترد من: https://www.aljazeera.net/news/2024/2/19/العدل

[101] طاقم تايمز أوف إسرائيل. (2024، 30 يناير). هرتسوغ يقول إن محكمة العدل الدولية "حرفت كلماته" لدعم ادعاء "لا أساس له من الصحة". تايمز أوف إسرائيل. تم الاسترجاع من https://ar.timesofisrael.com/هرتسوغ-يقول-إن-محكمة-العدل-الدولية-حرفت/

[102] سكاي نيوز عربية. (2024، 12 يناير). إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية.. أبرز ردود الفعل. تم الاسترجاع من https://www.skynewsarabia.com/world/1684557

[103] Urbach, D., Boxman, J., Henkin, Y., & Braverman, J. (2025). Op.cit. p35.

[104] Urbach, D., Boxman, J., Henkin, Y., & Braverman, J. (2025). Op.cit. p36.

تتلخص الاستراتيجية الإسرائيلية الدفاعية في تحويل الأنظار من "النتائج المأساوية" (القتل والدمار) إلى "الدوافع المعلنة" (الأمن والدفاع)، محاولةً إقناع القضاء الدولي بأن كل فعل مادي وقع في غزة كان له "مبرر عسكري"، وأن الخطاب التحريضي ما هو إلا "ضجيج سياسي" لا يرتقي ليكون دليلاً على نية إجرامية مبيتة لإهلاك الشعب الفلسطيني.

وفقاً لتقرير الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (حشد)، فإن هذا السيل من التحريض الصادر عن النخب السياسية والدينية قد استحال إلى "عقيدة عملياتية" ميدانية، تُرجمت إلى قتل جماعي و"هندسة تجويع" ممنهجة. إن محاولات النفي الإسرائيلية تصطدم بواقع أن التحريض العلني والمباشر يعد جريمة مكتملة الأركان وفق اتفاقية 1948م، حيث إن اقتران "القول" التحريضي بـ "الفعل" التدميري يوفر للقضاء الدولي أساساً متيناً لإثبات النية الجرمية وتفعيل المسؤولية الجنائية الفردية للقادة.[105]

إن ما تم استعراضه في هذا الفصل من نماذج وتحليلات لا يُمثّل سوى جزءٍ يسير من مشهدٍ أوسَع؛ إذ إن حصر كافة الأساليب الإجرامية المستخدمة يتطلب مؤلفات مستقلة نظراً لتنوّعها وتكرارها وتداخلها الزمني والمكاني. لقد أثبتت المعطيات أن العدوان على غزة لم يقتصر على الأدوات العسكرية التقليدية، بل شكّل منظومة إهلاكية متكاملة استهدفت مقوّمات الحياة المدنية، والبنية التحتية، والهوية الجماعية للسكان. وقد تنوّعت هذه الأساليب بين القصف المباشر، والتجويع، والتدمير الممنهج، والتهجير، والتحريض، وغيرها من الوسائل التي تؤدي مجتمعة إلى تفكيك الجماعة الفلسطينية وحرمانها من شروط البقاء.

الخاتمة

تأسيساً على ما تقدم من رصدٍ وتوثيق وتحليل في فصول هذه الدراسة ومباحثها، يمكن القول إن الحرب في قطاع غزة (2023-2025م) لم تكن مواجهة عسكرية تقليدية محكومة بضرورات الدفاع والأمن، بل مثّلت نموذجاً تطبيقياً معاصراً وشديد الوضوح لآليات الإبادة الجماعية الممنهجة. ومن خلال تفكيك الأساليب والوسائل الميدانية المتعددة، نجح البحث في تتبع الخيوط الرابطة بين النظرية القانونية والواقع الميداني الكارثي، مبرزاً التلازم العضوي والخطير بين سياقات القول وسياقات الفعل.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج المركزية، أبرزها:

1. الاستهداف والقتل المباشر: إن الكثافة النارية والنمط العملياتي المتبع في استهداف المدنيين، ومراكز الإيواء، والمستشفيات، تجاوز مفهوم "الأضرار الجانبية" ليتحول إلى استراتيجية واعية لهندسة الإبادة الجسدية وإيقاع أكبر قدر من الضحايا في صفوف الجماعة المستهدفة.
2. عقيدة الإهلاك البيئي: أثبتت الدراسة أن مأسسة الحصار وتوظيف سلاح التجويع، وقطع الإمدادات الحيوية، لم تكن مجرد تدابير عسكرية عارضة، بل أدوات مقصودة لفرض ظروف معيشية قاسية طاردة للحياة، تهدف إلى الإهلاك البطيء للنسيج السكاني.
3. الهندسة الديموغرافية والتهجير القسري: كشف البحث النقاب عن الطبيعة البنيوية للخطط العسكرية الإسرائيلية (مثل خطة الجنرالات وعمليات عربات جدعون)، والتي جرى هندستها لغرض تفريغ الجغرافيا واقتلاع السكان وإحداث تغيير ديموغرافي قسري دائم.
4. محو الحواضر: تبيّن من خلال الرصد والتحليل أن التدمير الشامل والممنهج للمنشآت الحضارية، والجامعات، والمكتبات، ومرافق البنية التحتية، يتجاوز الضرورات العسكرية ليخدم هدفاً أوسع وهو محو الهوية ومقومات الاستمرار الحضاري لقطاع غزة.

[105] اللجنة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (ICSPR). (2025). عنوان التقرير المحدد (تقرير حقوقي). https://icspr.ps/category/reports/

5. ثبوت النية الجرمية المبيتة: استطاعت الدراسة دحض السرديات الدفاعية الإسرائيلية التي تحتمي بـ "الدوافع الأمنية"؛ إذ شكل القول التحريضي الصادر عن هرم القيادة السياسية والدينية والعسكرية عقيدة عملياتية واضحة للمنفذين على الأرض، مما يوفر أساساً متيناً للقضاء الدولي لإثبات اقتران الركن المادي بالركن المعنوي (النية الخاصة للإبادة).

إن هذه النتائج تضع المنظومة القانونية الدولية والضمير العالمي أمام استحقاق تاريخي وقضائي غير مسبوق؛ إذ إن العجز عن لجم هذه الآليات ومحاسبة قادتها يشكل تهديداً بانهيار ما تراكم من قانون دولي إنساني منذ الحرب العالمية الثانية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

- **على الصعيد الأكاديمي والبحثي:**

1. ضرورة استمرار الجهد البحثي والتوثيقي في تفكيك وتدوين كافة الأساليب والوسائل المستحدثة للإبادة الجماعية، لرفد مراكز دراسات الشرق الأوسط ودراسات الإبادة بالبيانات الدقيقة.
2. تشجيع الدراسات المقارنة والتحليلات القانونية المعمقة التي تبحث في الركن المعنوي (النية الجرمية المبيتة) للنزاعات المعاصرة، وعدم الاكتفاء برصد الأفعال المادية فقط.

- **على الصعيد القانوني والحقوقي الدولي:**

1. تفعيل المسؤولية الجنائية الفردية لقادة الاحتلال ونخبه السياسية والعسكرية عبر ملاحقتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية استناداً إلى تلازم القول والفعل الثابت في هذا البحث.
2. مطالبة الهيئات الحقوقية الدولية بمأسسة التقارير الصادرة عنها وتوحيد معايير رصد جريمة "الإهلاك البيئي" وسلاح التجويع كأدوات إبادة جماعية معترف بها دولياً.

- **على الصعيد الثقافي والحضاري:**

إطلاق حملات تضامن أكاديمي وثقافي عالمي لإعادة بناء وإحياء المنشآت التعليمية والحضارية المدمرة، كخطوة أساسية في مواجهة سياسة "محو الحواضر" ومحاولات إلغاء الوجود الثقافي والتاريخي لقطاع غزة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية والأبحاث المطبوعة

1. بدر، أشرف. (2025م). قطاع غزة بين التهجير الطوعي والتهجير القسري 2024 – 1967م. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 142، 286-309.
2. الجنايني، علاء. (2025م). جريمة تجويع المدنيين في القانون الدولي. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف (جامعة الأزهر)، ع 30، ج 2، 1464-1500.
3. خلف، عبد الباسط. (2024م). فلسطين في 3 أشهر: مجازر ومجاعة في غزة. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 183، 194-210.
4. خلف، عبد الباسط. (2025م). فلسطين في 3 أشهر: تدمير ومجازر وتجويع غزة، وحرب إسرائيلية أمنية وتوسعية على الضفة لضمها. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 1، 399-420.
5. حمودي، سناء. (2024م). التهجير القسري لسكان غزة: استكمال لمخططات الاقتلاع والتهويد الصهيونية. المجلة العربية للعلوم السياسية، مج 21، ع 10، 72-98.
6. روبوك، ويليام. (2024م). مخاطر المجاعة في غزة: دول الخليج وتكثيف جهود الرد. آفاق سياسية، ع 14، 42-55.
7. السويح، عطية. (2025م). المسؤولية الدولية لإسرائيل عن جريمة الإبادة الجماعية في حرب غزة 2023 – 2025م. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 4، ع 3، 264-288.
8. شاهين، حسن. (2025م). خطة الجنرالات من توسعة غزة إلى عودة الاحتلال. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 141، 87-110.
9. صحيفة يديعوت أحرونوت. (2023م، 31 أكتوبر). مختارات من الصحف العبرية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع 4144، 4144-4148.
10. عكاشة، عالية. (2024م). إبادة العمران الحضري في غزة. مركز حضارة للدراسات والبحوث، ع 35، 8-15.
11. العايب، جمال. (2024م). التكييف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بعد عملية طوفان الأقصى. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج 9، ع 1، 1199-1224.
12. اسكات، ليام؛ جوبتا، جايا؛ و بشير، أبو بكر. (2024م). الحرب وخطر المجاعة في غزة. آفاق سياسية، ع 145، 58-75.
13. قاعود، يحيى. (2023م). شهادة: يوميات الإبادة الجماعية في قطاع غزة. شؤون فلسطينية، ع 293، 31-45.
14. محمد، سمر إبراهيم. (2024م). حدود انطباق أحكام القانون الدولي الإنساني على إسرائيل ومسئوليتها الدولية في إطار العدوان على غزة منذ أكتوبر 2023م. مجلة السياسة والاقتصاد، مج 23، ع 22، 284-350.
15. اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949).
16. البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف (1977).

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية المطبوعة

1. Abu Sitta, S. (2023). The Gaza Genocide in Five Crises. Palestine Land Society.
2. Al-Haq, Forensic Architecture, & Airwars. (2024). A Cartography of Genocide: Israel's Conduct in Gaza since October 2023. Spatial Analysis Report.
3. Albanese, Francesca. (2024). Situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967: Genocide as colonial-erasure (Report No. A/79/384). United Nations General Assembly.
4. Ghaddar, J. J. (2025). Palestine as provenance: archiving against genocide from Gaza to South Lebanon (Jabal Amil). Archival Science, 25.(20)
5. Grünenberg-Kebbell, M. E. (2025). The Question of Genocide in Gaza: A legal analysis of the events in the Gaza Strip post-2023 [Bachelor Thesis, Malmö University].
6. Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel. (2025, September 16). Legal analysis of the conduct of Israel in Gaza pursuant to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide. Conference room paper (A/HRC/60/CRP.3). Human Rights Council.
7. MyAQSA Foundation (MyAQSA). (2025, January 1). Information Concerning the Crimes Committed by Israel in Gaza, Palestine (Pursuant to the Rome Statute of the International Criminal Court, Submission No.: ICC-01/25).
8. Palestinian Centre for Human Rights. (2023). A World Losing Its Legitimacy: Gaza from the Ground. PCHR.
9. Palestinian Centre for Human Rights. (2025). Atrocity crimes in Palestine: Final submission.
10. Sahara, T. (2024). The Israeli War on Gaza from a Comparative Genocide Studies Perspective. History of Global Arms Transfer, 17.
11. Urbach, D., Boxman, J., Henkin, Y., & Braverman, J. (2025). A critical study of "genocide" accusations in the Iron Swords War. Begin-Sadat Center for Strategic Studies (BESA), Bar-Ilan University, No. 213.

ثالثاً: المصادر والمراجع الإلكترونية الرقمية

1. أخبار الأمم المتحدة. (2025م، 1 يونيو). الأونروا: توزيع المساعدات في غزة أصبح "مصيدة للموت". مسترجع من: https://news.un.org/ar/story/2025/06/1142066
2. الأمم المتحدة جنيف. (2025، 26 سبتمبر). رئيس الوزراء الإسرائيلي ينفي اتهامات الإبادة الجماعية في غزة، وينتقد الاعتراف بدولة فلسطين. أخبار وإعلام. مسترجع من: https://www.ungeneva.org/ar/news-media/news/2025/09/111114

3. الجزيرة نت. (2023، 19 أكتوبر). مجزر المعمداني.. القصة الكاملة كما حدثت. مسترجع من: https://www.aljazeera.net/news/2023/10/19/مجزر-المعمداني-القصة-الكاملة-كما
4. الجزيرة نت. (2023م، 9 أكتوبر). نتنياهو: غزة ستدفع ثمنا باهظا.. وغلانت: لا كهرباء ولا طعام ولا وقود. مسترجع من: https://www.aljazeera.net/news/2023/10/9
5. الجزيرة نت. (2023م، 21 ديسمبر). هيئة الاستثمار: العدوان الإسرائيلي دمر 80% من المنشآت الاقتصادية في غزة. مسترجع من: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/12/21
6. الجزيرة نت. (2024، 19 فبراير). إسرائيل تهاجم محكمة العدل وترفض الاعتراف بشرعية مرافعاتها. مسترجع من: https://www.aljazeera.net/news/2024/2/19/العدل
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2026، 2 فبراير). إحصاءات الشهداء والجرحى (قاعدة بيانات محدثة). مسترجع من: https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1405/Default.aspx
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (20/12/2025). الإحصاءات الديمغرافية. مسترجع من: https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1408/Default.aspx
9. حمودي، سناء. (2023، 12 تشرين الأول/أكتوبر). الممر الآمن في غزة: ممر إنساني أم ترانسفير جديد؟ المدونات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مسترجع من: https://www.palestine-studies.org/ar/node/165437
10. الشايب، يوسف. (2023م، 25 مارس). يوآف غالانت.. الحطّاب الذي استعصى على نتنياهو. المجلة. مسترجع من: https://www.majalla.com/node/3
11. طاقم تايمز أوف إسرائيل. (2024، 30 يناير). هرتسوغ يقول إن محكمة العدل الدولية "حرفت كلماته" لدعم ادعاء "لا أساس له من الصحة". تايمز أوف إسرائيل. مسترجع من: https://ar.timesofisrael.com/هرتسوغ-يقول-إن-محكمة-العدل-الدولية-حرفت/
12. العربية نت. (2024م، 9 نوفمبر). شبح المجاعة يخيم على شمال غزة.. تقرير يكشف. مسترجع من: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2024/11/09/شبح-المجاعة-يخيم-على-شمال-غزة-تقرير-يكشف
13. فرانس 24. (2023م، 9 أكتوبر). الجيش الإسرائيلي يقرر فرض حصار كامل على غزة يشمل حظر دخول الغذاء والوقود. مسترجع من: https://www.france24.com/ar
14. قصة غزة. (د.ت). مجزرة مخيم المغازي غزة ستوري. مسترجع من: https://www.gazastory.com/genocide/25
15. القدس العربي. (2024، 21 مارس). أوقاف غزة: الاحتلال دمّر 1109 مساجد و3 كنائس. مسترجع من: https://www.alquds.co.uk
16. القدس العربي. (2024، 12 ديسمبر). خطة احتلال غزة: تدمير شامل وتهجير قسري واستيطان يعيد رسم خارطة القطاع. مسترجع من: https://www.alquds.co.uk/خطة-احتلال-غزة-تدمير-شامل-وتهجير-قسري-و
17. اللجنة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (ICSPR). (2025). تقارير حقوقية توثيقية. مسترجع من: https://icspr.ps/category/reports
18. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2023، 31 أكتوبر). ورقة وزارة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية: الحل الأمثل هو إجلاء سكان غزة إلى سيناء. مسترجع من: https://2u.pw/yzCoVFoY

19.الهيئة الوطنية للإعلام (مصر). (2023، 20 تشرين الأول/أكتوبر). مظاهرات بالقاهرة والمحافظات تلبية لنداء الرئيس برفض تهجير الفلسطينيين. مسترجع من: https://www.maspero.eg/egypt/2023
20.وكالة الأنباء الأردنية (بترا). (2023، 5 نوفمبر). وزير إسرائيلي يدعو إلى إلقاء قنبلة نووية على غزة. مسترجع من:
https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=73767&lang=ar&name=external_news
21.سكاي نيوز عربية. (2024، 12 يناير). إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية.. أبرز ردود الفعل. مسترجع من: https://www.skynewsarabia.com/world/1684557
22.خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الصفحة الرسمية للرئاسة المصرية، منصة "يوتيوب". مسترجع من: https://www.youtube.com/watch?v=THj9T3lKky0&t=618s
23.تصريح رئيس الوزراء المصري: مستعدون لبذل ملايين الأرواح من أجل حماية سيناء، CNN عربية، (2023، 31 أكتوبر). مسترجع من: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/10/31/egypt-pm
24.تقرير: أكثر من 70% من الوحدات السكنية في غزة باتت غير صالحة للسكن، صحيفة الشرق الأوسط، (2023، 21 أكتوبر). مسترجع من: https://aawsat.com
25.Al Jazeera. (2024, January 12). Israel rejects accusations of genocide in Gaza war at ICJ hearing. Retrieved from: https://www.aljazeera.com/news/2024/1/12/israel-rejects-accusations-of-genocide-in-gaza-war-at-icj-hearing
26.Gallant, Yoav. (2023, October 9). Siege on Gaza. SunnahOnline.com. Retrieved from: https://sunnahonline.com/your-poetry/48-quotes/israel/846-yoav-gallant-siege-on-gaza